الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية

دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2007-2021

إعـداد الطلبـة :
– جعفر اعبيد
– حاج عمار أكرم
– عبد الحق غربي

تحت إشراف:
د.محلوس زكية
د.بقاط حنان

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. منى خلف	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د.محلوس زكية	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د.بقاط حنان	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
د. وردة سعادة	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الحمد لله نحمده وهو المستحق للحمد والثناء ونستعين به في السراء والضراء، ونصلي ونسلم على سيدنا مُحَمَّد المبعوث رحمة للعالمين وأول شفيع في يوم العرض والحساب

الحمد الله الذي وفقني على إنجاز هذا العمل الذي أهديه إلى أطيب قلبين وأعز نفسين في الوجود إلى من أفديهما بنفسي ولا يعلو حبهما سوى حب الله إلى الشمعة التي تضيء لي طريق نجاحي إلى من غمرتني بحبها وحنانها وعطفها... من زرعت في قلبي أملا لحياتي إلى التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني...

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار لمن أحمل إسمه بكل إفتخار... إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... إلى القلب الكبير

والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى سندي وقوتي بعد الله إخوتي الأعزاء

" مُحَمَّد " " امجد " " نصر الدين"

إلى الشموع والزهور التي داعبت تفاصيل حياتي كما يداعب النسيم أوراقها وبعثت ألوانها في نفسي متعة أمل وسط زحمة الآخرين في هذه الحياة... أخواتي العزيزات

" نجود " " رانيا" "شروق "

إلى أصدقائي وإلى جميع عائلتي الكريمة إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح زملائي وزميلاتي طلاب وطالبات تخصص مالية وتجارة دولية، إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي.

"جعفر"

إهداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بغفرانك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى رمز الحب ومنبعه... وصوته وصداه... وروحه ومعناه " أمي الغالية."

وإلى الذي سخر كل قواه ليكون عونا لي كي أصل إلى ما أنا عليه الآن "والدي حفظه الله "

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في هذه الحياة وكان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب "إخوتي وأخواتي"

إلى كل أصدقائي الذين شجعوني، و إلى كل الاشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

إلى أساتذتي وأهل الفضل عليّ، الذين غمروني بالحب والتقدير والتضحية والتوجيه.

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب.

"أنس"

إهداء

الحمد لله ربي على كثير فضلك وجميل عطائك ووجودك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

أشكر الله العلي القدير الذي انعم علي بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

صدق الله العظيم، أمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير. الى الذي :

سرنا في دروب الحياة وبقي يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته.....والدي العزيز أطال الله في عُمره.

الى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرً (أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

الى اخوتي اخواتي اصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة بما فيهم زوجة اخي (م.ش) التي دعمتني وساعدتني في بحثي هذا حفظكم الله ورعاكم.....

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة وبالأخص الاستاذ الفاضل: غربي طارق وكل من الاستاذة لوكيل ليلى والاستاذة محلوس زكية.....فجزيل الشكر لكم.

ادعوا المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات..

"عبد الحق"

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل نتقدم بشكرنا وامتناننا

للمولى عّز وجل .

نتوجه بالشكر الجزيل للدكتورة المشرفة "محلوس زكية" والمساعدة الدكتورة "حنان بقاط" على

مجهوداتهما لإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من وقف معنا في هذا البحث

"شكرا "

الملخص:

تحاول هذه الدراسة قياس أثر الخدمات اللوجستية المتمثلة في مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري، في تنافسية الصادرات السلعية، وقد تم الاعتماد على مؤشر التنويع للصادرات، من خلال بيانات سنوية خلال الفترة الزمنية (2007-2021) لدولة الامارات العربية المتحدة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS. 12 خلصت النتائج الى أن تحسن الخدمات اللوجستية من خلال مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري يؤثر ايجابا على تنافسية الصادرات في الامارات، أما باقي المتغيرات المستقلة الأخرى فهناك أثر سلبي للتضخم على تنافسية الصادرات، في حين عدم وجود أثر لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي على تنافسية الصادرات، واما الاستثمار الأجنبي المباشر فله أثر ايجابي على تنافسية الصادرات لدولة الامارات.

الكلمات المفتاحية: خدمات لوجستية، تنافسية الصادرات مؤشر تنويع الصادرات، الامارات العربية المتحدة، طريقة المربعات الصغرى العادية.

Abstract:

This study attempts to measure the impact of logistics services, represented by the logistic performance index and the maritime freight linkage index, on the competitiveness of commodity exports. The export diversification index has been relied upon, through annual data during the time period (2007-2021) for the United Arab Emirates. The study is a multiple regression using the method of ordinary least squares and using the program 12 EVIEWS. The results concluded that the improvement of logistical services through the logistic performance index and the maritime freight linkage index positively affects the competitiveness of exports in the UAE. As for the rest of the other independent variables, there is a negative effect of inflation on the competitiveness of exports, while there is no effect of the growth of per capita GDP on the competitiveness of exports. Exports. As for foreign direct investment, it has a positive impact on the competitiveness of exports to the UAE.

Keywords: logistics services, export competitiveness, export diversification index, United Arab Emirates, ordinary least squares method.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداءات	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقـدمـة	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
تمهيـد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات	03
المطلب الأول: ماهية الخدمات اللوجستية	03
المطلب الثاني: ماهية تنافسية الصادرات	07
المطلب الثالث: العلاقة بين الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: دراسات سابقة حول الخدمات اللوجستية	20
المطلب الثاني: دراسات سابقة حول تنافسية الصادرات	23
المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات	24
خلاصـة	28
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية	
تمهيد	30
المبحث الأول: الانحدار الخطي المتعدد وشروط تطبيقه	31
المطلب الأول: طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد	31
المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج	32
المطلب الثالث: شروط تحقيق طريقة المربعات الصغرى العادية	35
المبحث الثاني: الدراسية القياسية	40
المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة لدولة الامارات خلال الفترة 2007-2021	40
المطلب الثاني: التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات	48
المطلب الثالث: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة	49

خلاصة	58
الخاتمة	60
قائمة المراجع والمصادر	64

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أهداف التصدير	11
01-02	حالات فرض العدم	34
02-02	تطور مؤشر تنويع الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	40
03-02	تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	42
04-02	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	43
05-02	تطور معدل التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	44
06-02	تطور مؤشر ربط الشحن البحري لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	46
07-02	تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	47
08-02	المتغير التابع والمتغير المستقل	48
09-02	متغيرات الدراسة المستقلة المعبرة الخدمات اللوجستية	48
10-02	متغيرات الدراسة المستقلة المكلمة والمفسرة للظاهرة ومصادر البيانات	49
11-02	تقدير النموذج	51
12-02	نتائج اختبار Breusch-Godfrey	53
13-02	نتائج اختبار White	54
14-02	نتائج اختبار ARCH-LM	54
15-02	إختبار وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة	56

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تفسير اختبار داربين وواتسون	36
02-02	تطور مؤشر تنويع الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	41
03-02	تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	42
04-02	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021.	43
05-02	تطور معدل التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	45
06-02	تطور مؤشر ربط الشحن البحري لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	46
07-02	تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021	47
08-02	تفسير اختبار دربين واتسون	53
09-02	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي	55

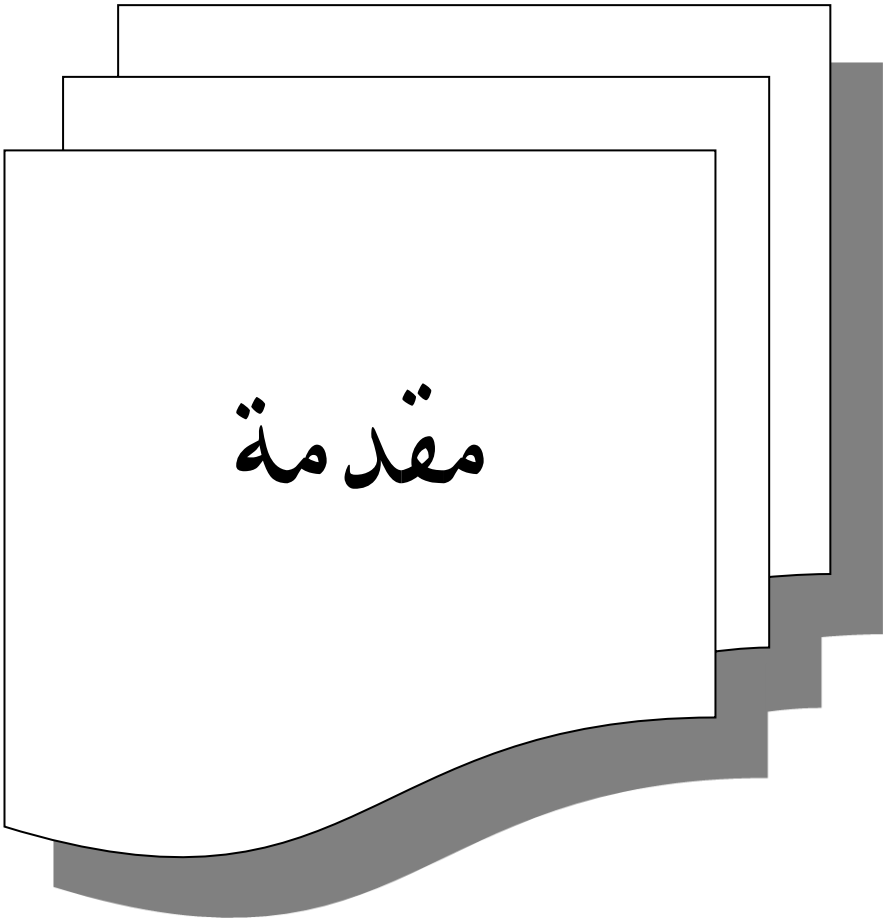
مقدمة

مقدمة

نظرا لما يشهده العالم من عولمة وبشكل خاص على مستوي الاقتصاد والاتجاه بشكل عام نحو دعم الانفتاح التجاري منذ عدة قرون وهو ما ترتب عليه زيادة في حجم التجارة العالمية نتجت عنها زيادة في حدة المنافسة داخل الأسواق العالمية واستحداث مزايا تنافسية جديدة وظهور بعض المحددات الجديدة التي تؤثر في تنافسية صادرات بعض الدول عن غيرها.

حيث يعد أداء الخدمات اللوجستية عاملًا أساسيا في تنافسية الصادرات وتطورها خاصة بالنسبة للدول المتطورة التي تسارعت في رفع قدرتها التنافسية وتطور بنيتها التحتية وباتت دراسة الخدمات اللوجستية أكثر اهتماما من قبل الشركات الدولية المصدرة. ودلك من اجل تشجيع صادراتها وزيادة مداخيلها من اجل تحقيق رفاهية اجتماعية. ومع ظهور العولمة وتطور التجارة على المستوى الدولي، تصبح الإدارة الجيدة لسلسلة الخدمات اللوجستية قضية مهمة للغاية بالنسبة للبلدان أو أي منظمة ترغب في تحسين ربحتها وأدائها وإنتاجيتها على نطاق الدولي.

كما تحتل الخدمات اللوجستية مكانا بارزا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية ويرجع ذلك لحاجتها المتزايدة إلى القيام بدراسات وتحليل السوق، ومعرفة ردود أفعال الزبائن والمنافسين ويزداد الاهتمام بالتوزيع كلما كبرت المؤسسة وازداد إنتاجها واتسع سوقها ولقد أدي التطور العلمي والتكنولوجي إلي زيادة حجم الانتاج بشكل كبير يفوق حاجة العملاء المحليين مما اجبر المنتجين عن البحث عن أسواق جديدة من اجل تصرف منتجاتهم الفائضة عن حاجة السوق المحلي، وتعتبر وضيفة النقل احد الأعمال اللوجستية الرئيسية لأي مؤسسة حيث يقوم النقل إضافة قيمة للمنتجات من خلال توفير المنفعة المكانية، والخدمات اللوجستية هي شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعبرها، ويمكن لوجود خدمات لوجستية فعالة أن تساهم مباشرة في تعزيز القدرة التنافسية الدولية وتيسير الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن هنا يمكن طرح إشكالية البحث.

1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية البحث التي سيتم معالجتها في هذا البحث كما يلي:

هل هناك أثر للخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتئينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

2-الأسئلة الفرعية

- هل هناك أثر لمؤشر الاداء اللوجستي في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020؟

- هل هناك أثر لمؤشر ربط الشحن البحري في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020؟

- ماهي المتغيرات الاخرى ذات الاثر على تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020؟

3-فرضيات الدراسة:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:

- هناك أثر طردي ومعنوي لمؤشر ربط الشحن البحري في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020.

- هل هناك طردي ومعنوي لمؤشر ربط الشحن البحري في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020.

- يؤثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ومعدل التضخم على تنافسية الصادرات السلعية خلال الفترة 2007-2020.

4-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث باعتبار إن العالم يشهد تطور كبير في مجال التبادل التجاري الدولي في جو ازدادت المنافسة على مستوي الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

مما أدي إلى بروز الاهتمام بالخدمات اللوجستية كعنصر مهم في تحديد تنافسية الصادرات للدول عامة. والامارات العربية تعتبر من الدول التي اعطت الاهتمام لهذا القطاع مما له دور في تسهيل عمليات التبادل الدولي والذي ينعكس على قدرة منتجاتها للنفاذ الى الاسواق العالمية. وعليه جاءت اهمية الدراسة من هذا الاساس.

5-أسباب اختيار الموضوع:

هناك مبررات عديدة دفعتنا للاختيار الموضوع نذكر منها:

-الرغبة الذاتية في فهم الخدمات اللوجستية وتطورها عبر الزمن وأثرها على التنافسية الولية للصادرات السلعية في الدول.

-اختيار موضوع يتماشى مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد، وهذا من أجل التعرف علي أهم تأثيرات الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات.

-ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة موضوعات الخدمات اللوجستية وتأثيرها على تنافسية الصادرات.

6-أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، ومختلف التساؤلات السالفة الذكر إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات.
- إبراز أهمية الخدمات اللوجستية وخاصة للدول التي تشجع عملية الصادرات.
- محاولة تسليط الضوء على الخدمات اللوجستية ودورها في القدرة التنافسية للصادرات على المستوى الكلي.
- تحديد العلاقة النظرية بين بالخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات.
- تحديد العلاقة القياسية والتطبيقية بين بالخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة.

7- حدود الدراسة:

-الحدود الموضوعية: يتمثل في دراسة أثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية. والتركيز على مؤشر الاداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري كمتغيرات تعبر عن الخدمات اللوجستية. ومؤشر التركيز السلعي كمتغير يعبر عن تنافسية الصادرات دون غيره من المؤشرات الاخرى لتنافسية الصادرات التي تطرقنا اليها في الجانب النظري.

-الحدود المكانية: تدور الدراسة دولة الامارات العربية المتحدة.

-الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 2007 الى 2021

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على منهج الوصفي لتوضيح إطار النظري للخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات، اما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج من خلال الانحدار المتعدد باستخدام برنامج Eviews12. بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.

9-محتوى الدراسة:

سنقسم هذه الدراسة إلى فصلين، وُسِم المدخل النظري والمفاهيمي للخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول الإطار المفاهيمي حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات، أما المبحث الثاني سيتضمن الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة الحالي. وخصصنا الفصل الثاني لأثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات -دراسة قياسية- وسيتم التطرق في المبحث الأول تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ أما المبحث الثاني الدراسة القياسية.

أمّا خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية لعلّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

والدراسات السابقة

تمهيد

تعتبر لوجستيات التجارة باعتبارها فن وعلم إدارة، دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة، بحيث تتدفق السلع والخدمات والبضائع التي تحتاجها الدول والمؤسسات من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها، كما يعتبر القطاع اللوجستي المحرك أساسي في عمليات الإنتاج والتوزيع ودلك من خلال تأثيره الإيجابي في التقليل من حلقات التداول بين المنتج والمستهلك النهائي كما يعتبر محفز رئيسي لاستثمار في أي بلد ولعل العلاقة بين هدا القطاع وقطاع الصادرات علاقة تكاملية كون القطاعين يساهمان في التنمية الاقتصادية حيث أولى الفكر الاقتصادي أهمية لقطاع الصادرات كدلك باعتباره من أهم أسس ومقومات النمو الاقتصادي للدول ولما يكتسيه هدا القطاع من أهمية بالغة في تقدم وتطور الدول كما أثبتت العديد من الدراسات أن النمو السريع للصادرات يعجل في النمو الاقتصادي.

وعليه، فمن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق للمبحثين الآتيين:

-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات

إن الاهتمام بالخدمات اللوجستية وتطويرها أصبح محط أنظار أغلب الاقتصاديات في العالم خلال العقود الماضية. وذلك بعد التأكد من الكيفية التي تؤثر بها الأنشطة الداعمة للإنتاج على الإنتاج والتجارة الدولية. وهو ما دعي إلى ضرورة اهتمام الدول النامية بمستوي الأداء اللوجستي الذي تقدمه. والاعتماد عليه كحل فعال نحو تنمية وتنافسية الصادرات.

وعليه، فمن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق للحديث عن الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات في الآتي:

المطلب الأول: ماهية الخدمات اللوجستية

قبل التطرق الى تعريف الخدمات اللوجستية، يجدر بنا تعريف الخدمات، حيث عرفت بأنها:

أولا: تعريف الخدمات

هي كل نشاط او اداء يخضع للتبادل بحيث ان التبادل غير ملموس والذي لا يسمح بأي تحويل للملكية ويمكن ان تكون الخدمة مرتبطة بمنتج مادي كما يمكن ان لا تكون كذلك، وعادة فان ما تقدمه المؤسسة من منتجات يكون محتوياً على عنصر الخدمة[1].

ثانيا: تعريف الخدمات اللوجستية

لا يوجد تعريف واضح لما يدخل ضمن الخدمات اللوجستية، كما أن من الصعب وضع حد فاصل بين الخدمات اللوجستية وغيرها من القطاعات، مثل خدمات النقل، التي هي سمة رئيسية للخدمات اللوجستية، ووضع العديد من المقاربات بشأن "أداة سلسلة والامدادات" وتشير اليها مرارا بوصفها اهم نشاط تجاري يهيمن على تطور القطاع، ومن منظور القطاع الخاص، فان الخدمات اللوجستية هي عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة والمراقبة[2].

[1] سهيلة جمعة راضي، **دور الخدمات اللوجستية الخضراء في بناء البيئة المستدامة**، مجلة معين، العدد 15، 2018، ص 369.

[2] السعيد بوشول وآخرون، **دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية بإستخدام نموذج الجاذبية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 2، 2020، ص 243.

عرف مجلس إدارة اللوجستيك بأمريكا الخدمات اللوجستية بانها: "عملية تخطيط وتنفيذ وتطبيق التحكم والرقابة على التدفق والتخزين الفعال والمؤثر للسلع والخدمات والمعلومات، ابتداء من نقطة المنشأ الى نقطة الاستهلاك، وذلك بغرض تحقيق متطلبات العلماء[1].

وتعرف الخدمات اللوجستية أيضا بانها علم التخطيط لتنظيم، إدارة ومرابعة التدفقات، والتخزين الكفء الفعال للبضائع، وما يتعلق بها من خدمات ومعلومات في أقصر مدة زمنية وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك من نقطة المنشأ أو المصدر الرئيسي للمستخدم النهائي الى نقطة الاستهلاك، بغرض تحقيق متطلبات العملاء[2].

يمكن وصف الخدمات التي تمارسها المنظمات المختلفة سواء كانت منظمات هادفة أو غير هادفة للربح من خلال العديد من الأسماء التي تتعلق بمجالات إدارية متنوعة، والتي من بينها على سبيل المثال ما يلي[3]:

-الإدارة اللوجستية؛

-إدارة سلسلة الامداد؛

-التوزيع المادي؛

-إدارة المواد؛

-إدارة النقل؛

-لوجستيات الاعمال.

ثانيا- أهداف الخدمات اللوجستية:

ينطوي الإمداد على أهداف معينة تسعى المؤسسة بواسطتها إلى بلوغ مردودية أكبر ونشاط مستمر ودائم على النحو التالي[4]:

1-الجودة المناسبة: يقصد بالجودة تلك النوعية التي يجب الحصول عليها بأقل تكلفة لتناسب الحاجة التي من أجلها يتم الشراء بمعنى أن مفهوم الجودة هنا مرتبطة بملائمة ومدى إمكانية الحصول على مستوى معين من المواد المطلوب توفيرها.

---

[1] بوربي حناشي وآخرون، **أثر البنية التحتية والخدمات اللوجستية للموانئ البحرية الجزائرية على التجارة الخارجية (2010-2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 810.

[2] خديجة محمد نور الدين، منى محمد إبراهيم محمد، **الطباعة الرقمية وصناعة الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السابع والثلاثون، 2021، ص 189.

[3] ثابت عبد الرحمان ادريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم**، الدار الاسكندرية، مصر، 2006، ص 22.

[4] تربي عبد الوهاب، **الإدارة اللوجستية وأثرها في أداء قنوات النقل والتوزيع**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020، ص ص 20-21.

وتمارس وظيفة الإمداد رقابة إيجابية على الجودة والتكلفة الخاصة بالمواد، ومن اجل الوصول إلى مستوى عال من الجودة يجب على المؤسسة أن تضع المواصفات الكاملة المستوى للجودة من حيث متطلبات تصميم المنتج وتوفير عوامل الإنتاج مع مراعات الاعتبارات الخاصة بالشراء والعوامل السوقية كلك على المؤسسة اختيار الموردين المناسبين من حيث الكفاءة والقدرة على المواد بالمواصفات المطلوبة.

2 – السعر المناسب: يقصد بالسعر المناسب قيمة شراء الاحتياجات والمواد المطلوبة حيث تتعرف المؤسسة على هذه القيمة من خلال قوائم يرسلها الموردون أو من خلال النشرات التي تصدرها البورصات إذ تقوم المؤسسة بتعين مندوبين للحصول على المعلومات السعرية مع العودة إلى بطاقات الأسعار التي تسجل فيها المؤسسة أسماء الموردين السابق التعامل معهم والأسعار التي تم الشراء بها وفي الأخير تقوم المؤسسة بالتفاوض مع المورد الحصول على احتياجاتها بأقل سعر ممكن؛

3 – الشراء بالكميات المناسبة: تحديد الكمية المناسبة يحكمها العديد من العوامل منها طبيعة المواد المشترات وطبيعة الإنتاج، الظروف الاقتصادية واتجاهات العرض والطلب إمكانيات التخزين المتوفرة والتسهيلات الخاصة به، تكلفتي الطلب والتخزين والظروف المالية للمؤسسة؛

4– الشراء في الوقت المناسب: يقصد به الوقت الذي يتم فيه توريد المستلزمات فيه وألا يتناسب مع احتياجات الإدارة الطالبة والذي يضمن عدم تعطيل الإنتاج حيث توجد مجموعة من العوامل تقوم المؤسسات بأخذها الاعتبار عند تحديد توقيت الشراء كتوقيت دورة الإنتاج وطبيعة السلع المرغوب شراؤها؛

5–اختيار الموارد المناسب: تعتبر عملية اختيار المورد المناسب من الخطوات الأكثر أهمية، حيث تتطلب تحليل المعلومات التي سبق جمعها عن الموردين، لذلك فإن التحليل ينصب على الأسلوب الذي يمكن من خلاله الكشف عن أهم الخصائص التي تتصف بها كل من هذه المصادر، هذا بالإضافة إلى ضرورة المعرفة التامة بخصائص ومواصفات المواد المطلوب الحصول عليها، لذا يتطلب الأمر تحديد المعيار المناسب الذي يمكن أن يساعد في الاختيار السليم للمورد. ويتم اختيار المورد المناسب بناءا على السعر المناسب، جودة المواد والاستمرارية ويجب تقسيم الموردين المتنافسين على أساس المعيار المختار وعلى أساس مدى كفاءة نشاطه باستخدام الإحصاءات استعراض وفحص سجلات المورد لمعرفة التزامه إلى مدى الاستجابة السريعة والفورية للمعلومات وطلبات المؤسسة. وعلى المؤسسة اختيار أكثر من مورد وذلك لخلق نوع من المنافسة بين الموردين للحصول على خدمات أفضل وسعر أفضل كذلك حماية المؤسسة نفسها من خطر إفلاس المورد أو توقفه.

ثالثا– أهمية الخدمات اللوجستية:

بعد التحول التدريجي لمفهوم الخدمات اللوجستية من الاستخدام العسكري الى المجال الاقتصادي بدأت أهمية هذا المفهوم تزداد بشكل تدريجي، مما ولد قناعة تامة لدى القيادات الإدارية في غالبية منظمات الاعمال بأن الطريق نحو المركز التنافسي، وخفض التكاليف وزيادة الأرباح يبدأ من الخدمات اللوجستية، إذ تبين من عدو دراسات أجريت على تطبيق الخدمات اللوجستية في مجال الاعمال ان نسبة 40% من تكلفة انتاج أي سلعة في الدول المتقدمة يمكن ردها الى الأنشطة والخدمات اللوجستية[1].

وعندما نتحدث عن الأنشطة اللوجستية فإننا نتحدث عن أنشطة متعلقة بالمواد، وقد اصبح لدى القيادات الإدارية قناعة بأن الطريق نحو تدعيم المركز التنافسي والميزة التنافسية، وزيادة الأرباح، يبدأ من خلال خدمة العملاء وخفض التكاليف اي ان استراتيجية التمايز وخاصة في التكلفة تتوقف إلى حد كبير على كفاءة أداء العمال اللوجستية من حيث التكلفة، وكذلك على فاعلية هذه الأعمال من حيث خدمة العملاء وبلغة أخرى فإن الأعمال اللوجستية يمكن ان تساعد المنظمة على التوسع في السوق، وزيادة حصتها السوقية، وزيادة ربحيتها، وتزايد رغبة العملاء في الحصول على استجابة سريعة ومناسبة لمنتجاتها، وفي ظل الانتاج الكبير وما يتبعه من كبر حجم التسويق أصبحت الأنشطة اللوجستية تمثل أهمية خاصة تجسدت في تسهيل الاستجابة السريعة للعملاء في السوق من خلال السرعة في توفير السلع والخدمات التي تتفق مع احتجاجات ورغبات العملاء، والتي تعتمد على تدفق المعلومات والتوريد والنقل والتخزين[2].

يعود السبب الأساسي لاهتمام منظمات الأعمال بالأنشطة اللوجستية إلى كبر حجم تكاليفها، لذلك كان لابد عليها من الاهتمام بتقليل هذه التكلفة من أجل تحسين فعاليتها وبالتالي تحقيق الأهداف الكلية للشركة، إلا أن أهميته تعدت تخفيض التكاليف إلى عناصر أخرى أكثر أهمية بالنسبة للشركة والأطراف المتعاملة معها ويمكن ذكر بعضها فيما يلي[3]:

–تسهيل الاستجابة للعملاء في السوق من خلال السرعة في توفير السلع والخدمات التي تلبية احتياجاتهم بالاعتماد على بعض الأنشطة اللوجستية كتدفق المعلومات التعبئة، النقل، التخزين وغيرها؛

---

[1] بشار عباس الخميري، سارة عامرة وتوت، **علاقة الخدمات اللوجستية بالقدرات التنظيمية وتأثيرها في ولاء الزبون: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للاسمنت العراقية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 04، 2018، ص 06.

[2] فهد إبراهيم جورج حوا، **اثر الإدارة اللوجستية في رضا الزبائن: دراسة حالة على شركة باسيفيك انترناشونال لاينز بالأردن**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013، ص ص 16-17.

[3] علي الشريف أسامة، **أثر الخدمات اللوجستية على سلوك المستهلك في ظل جائحة كورونا Covid-19: دراسة حالة لعينة من مؤسسة DHL**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021/2020، ص ص 6-7.

-مساعدة المنظمات على رفع مستوى دقة المعلومات والتخطيط الدقيق لأعمال الشراء؛

-المساهمة في فعالية تخطيط الإنتاج وتوفير الاحتياجات؛

-توفير الإمدادات بالمواصفات الفنية التي تلائم المعدات والأجهزة بخطوط الإنتاج وورشات الصيانة؛

-تحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل للموارد والإمكانيات من خلال شراء المواد والمستلزمات بأقل التكاليف مع عدم التضحية بالجودة المطلوبة تحسين مختلف التدفقات المالية والمادية وهذا لعدم حدوث انقطاعات في العمل لكافة الوحدات والأنشطة بالشركة؛

-المحافظة على العلاقات المتميزة بين الشركة والموردين مما يساعد على تحسين صورة الشركة والموردين والمجتمع ككل؛

-تقوية المركز التنافسي للشركة وتنمية قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال كفاءة وفعالية الأنشطة اللوجستية ومن ثم ضبط وترشيد تكاليف المشتريات والمخازن.

المطلب الثاني: ماهية تنافسية الصادرات

فرضت عدة التغيرات تحديات كبيرة على المؤسسات الاقتصادية وأصبح هدفها الوحيد زيادة قدرتها التنافسية، وبذكرنا لمصطلح القدرة التنافسية تجدر بنا الإشارة إلى أنه قد شاع عندما عهد الرئيس الأمريكي ريجان بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية وتدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية، بالإضافة إلى الكتابات المتعددة عن الميزة التنافسية والتي تعود إلى بدايات النصف الثاني من القرن الماضي، والتي من خلالها تتحقق الميزة التنافسية بالعديد من الطرق مثل توفير المنتجات والخدمات بسعر منخفض و/أو التي تكون أفضل من المنتجات المقدمة من قبل المنافسين وتحقيق احتياجات خاصة بقطاعات معينة من السوق، ومن خلال هذا المطلب يتم التطرق إلى التعرف بالتنافسية والصادرات:

أولا– ماهية التنافسية:

نتعرف من خلال هذا العنصر على الآتي:

1–تعريف التنافسية: يمكن القول بأن هناك نوعين من المنافسة في دنيا الأعمال، المنافسة المباشرة والمنافسة الغير مباشرة، والمنافسة الغير مباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد لمتاحة في هذا المجتمع، أما المنافسة المباشرة فهي تلك المنافسة التي تحدث في المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد.

تعريف فيليب كوتلر: "الميزة التنافسية هي القدرة على أداء الأعمال بأسلوب معين أو مجموعة من الأساليب التي تجعل الأخرى عاجزة عن مجاراتها في الأمد القريب أو في المستقبل"[1].

تعريف نبيل خليل مرسي: "تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المنظمة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها"[2].

تعريف علي السلمي: "الميزة التنافسية هي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز، الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون"[3].

تعريف جمال الدين مُحَمَّد مرسي وآخرون:" مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع الميزة التنافسية من قدرة المؤسسة على استغلال مواردها المادية أو البشر تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا، أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار أو التطوير أو وفرة الموارد المالية أو تميز الفكر الإداري أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة." [4]

وهناك تعريف آخر يرتكز على السوق ومفاده أن التنافسية تقاس من خلال أداء المؤسسة في السوق مقارنة بنظيراتها، وذلك استناداً إلى تقويم حصة السوق النسبية[5].

2-أنواع التنافسية:

وتصنف التنافسية إلى صنفين[6]:

أ-التنافسية بحسب الموضوع:

وتتضمن نوعين:

-**تنافسية المنتج**: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازماً لتنافسية المؤسسة، لكنه ليس كاف وكثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين، وبعد ذلك أمراً غير صحيحا، باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع؛

---

[1] نبيل خليل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998، ص37.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص104.

[4] جمال الدين مُحَمَّد مرسي وآخرون، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية– منهج تطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 147.

[5] عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغير قواعد اللعبة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص25.

[6] عمار بوشناف، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 11.

–تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم التقويم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة يتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة، الأعباء الإجمالية.

ب–التنافسية وفق الزمن:

تتمثل في التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية:

–**التنافسية اللحظة:** تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاءل بأن هذه النتائج، لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل؛

–**القدرة التنافسية:** يبين استطلاع الرأي أن القدرة التنافسية تستند إلى مجموعة معايير، حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقات متداخلة فيما بينها، فكل معيار يعتبر ضروري، لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة، ولكنه لا يكفي بمفرده.

وعلى خلاف التنافسية اللحظية، فإن القدرة التنافسية تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى من خلال عدة دورات استغلال.

3–عوامل التنافسية:

هناك ثلاث عوامل أساسية تحد درجة المنافسة وهي[1]:

–عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات كلما ازدادت شدة المنافسة بينهما والعكس بالعكس صحيح؛

–سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج وتسويق منتج معين، كلما زادت شدة المنافسة، والعكس صحيح؛

–العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق وتلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات، فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

ثانيا– ماهية الصادرات: نتطرق في هذا العنصر للحديث عن الآتي:

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 26.

1-تعريف التصدير: تنوعت وتعددت التعاريف التصدير إذ نذكر منها ما يلي:

-يعني التصدير قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة المضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها[1].

-التصدير يمثل الوسيلة التي تسمح بالاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية من خلال انسياب السلع الوطنية نحو الخارج[2].

كما وتعرف الصادرات على أنها مجموعة السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية يضيف إليها مداخيل رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية منها أو حقيقة لمستثمرين أجانب[3].

2-أهمية الصادرات:

تتجلى أهمية الصادرات فيما يلي[4]:

أ-خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت أسيا ممثلة في اليابان وهونغ كونغ وتايوان وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 02 إلى 04 بالمائة في سنة 1998؛

ب-إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري؛

ج-جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة

---

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص15.

[2] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011، ص89.

[3] برقوق صابرينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018، ص03.

[4] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص 82-81.

بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، فهي تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا بتوافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته؛

د-تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، وذلك بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة وواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

3-أهداف التصدير:

للتصدير عدة أهداف نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01-01: أهداف التصدير

الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية:	- تجاوز السوق الوطنية المشبعة؛ - توزيع الجغرافي للمخاطر؛ - التكيف مع المنافسة؛ - التواجد في السوق الدولية.
الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:	- الزيادة في رقم الأعمال؛ - رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية؛ - رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:	- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛ - استغلال الامتيازات المتوفرة؛ - نقص الكلفة الإنتاجية؛ - الرفع من جهود البحث والتطوير

المصدر: ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص43.

ثالثا- مؤشرات قياس تنافسية الصادرات:

تعرف تنافسية الصادرات على أنها "مقدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات وتسويقها للدول الأخرى، وذلك عن طريق القطاع العام أو الخاص بين الدولتين وقد يتم تداول سلع الصادرات أو الخدمات بين عدد من

الدول في إطار اتحاد أو تجمع إقليمي، ومثال ذلك السوق المشار لدول شرق وجنوب إفريقيا (Comesa) وتتحد التنافسية بعدد من العوامل تشمل عوامل الإنتاج ومدى توفرها، وموقف الطلب من حيث الحجم والنوع وتأثيره على الأسعار ومن ثم على الإنتاج، ووضع الصناعات المرتبطة والمساندة لإنتاج السلع"[1]، ومن بين مؤشرات التنافسية نذكر على سبيل المثال:

1-مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة: يعتمد المحللين الاقتصاديين في تقييمهم للوضع التنافسي لكل مؤسسة على عدد من المؤشرات أهمها:

1-1-الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل حصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد عرض رفع حصتها من السوق، ولكن لا يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها[2]؛

1-2-تكلفة الصنع: يمكن اعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة، وهذا عندما تشكل اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها[3]؛

1-3-الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة التي من خلالها تحول المؤسسة عوامل الإنتاج إلى منتجات غير أن هذا المؤشر لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج كما أن قياس الإنتاج بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو إعداد من أجهزة التلفاز لا يوضح الإنتاجية الإجمالية لعوامل ولا يظهر مدى جاذبية المنتجات المعروضة من طرف المؤسسة؛

1-4-الحصة من السوق: تستطيع مؤسسة ما أن تحق أرباحا وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بحواجز تصد التجار الدوليين

---

[1] رمضاني أم الخير، شربي محمد الأمين، **قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2019/2020)**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 07، السنة 2020، ص35.

[2] حسين سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2013، ص54.

[3] جمال الدين سحنون، حمدي معمر، **تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010، ص03.

وكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس مع منافسيها كلما كانت حصتها من السوق أكبر وربحيتها أعلى من افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة السوقية تترجم الم ا زيا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج أو في المنتجات، خاصة إذا ما تم ربطها مع هدف الربحية الأعلى ويمكن أن تحقق المؤسسة أرباحا فوق المعتاد بسبب حصتها الكبيرة في السوق، إذا ما اقترن ذلك باستخدام موارد إضافية تساعدها على توسيع مجال نشاطها وتنمية حصتها من السوق[1].

2-مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع: تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو تجمع أنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع الحجم... إلخ لأن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر وأهم المؤشرات المستعملة هي:

2-1-مؤشرات التكاليف والإنتاجية: عندما تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لفرع نشاط متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسيا.

وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو تكلفتها الوحدوية ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحدوية لفرع النشاط باستعمال المعادلة التالية:

$$.CUMOijt=WijtXRjt / (g /L) ijt$$[2]

2-2-مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية: يستعمل الميزان التجاري وأيضا الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل عن تنافسية القطاع وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة آخذا بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية آخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية[3].

---

[1] منال كباب، **دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص141.

[2]. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، 2003، ص14.

[3]. عائشة عميش، علي حدادو، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 08-09 نوفمبر 2010، ص07.

2-4- الميزة النسبية الظاهرة: وضع "بورتر" سنة 1990، مقياسا للتنافسية مستندا الى الميزة النسبية الظاهرية التي مكن حسابها لبلد ما (j) لفرع النشاط (i) وفق الصيغة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{\left(\text{صادرات القطاع } i \text{ للبلد } j\right)}{\left(\text{الصادرات الكلية للبلد } j\right)} \Big/ \frac{\text{الصادرات الدولية للقطاع } i}{\text{الصادرات الدولية الكلية}}$$

حيث:

RCAij: مؤشر القدرة التنافسية الظاهرية ببلد (j) لفرع النشاط (i)

فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، فهذا البلد يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في القطاع المعني مصدرها تكلفة عوامل الإنتاج، منافذ توزيعية واسعة والقدرة على الابداع، مما يعني ان هذا القطاع يعتمد كثيرا على رأس المال البشري وعلى التكونولوجيا[1].

3- مؤشرات التنافسية على مستوى البلد: إن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه الشركات وأن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين، وهناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية على مستوى البلد، لكن التركيز سيكون على ما يلي:

3-1-النتائج التجارية: تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لبلد ما هي: فائض مطرد في الميزان التجاري حيث يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات الثقافة العالمية أو القيمة المضافة المرتفعة[2]؛

3-2- سعر الصرف الحقيقي: باستخدام مؤشر الأسعار لقياس القدرة التنافسية، يمكننا أن نستشرف بروز اختلالات تنبئي عن صعوبات قائمة يجب مواجهتها، يستخدم المحللون أسعار صرف حقيقية لقياس القدرة

[1]. إبراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص66.

[2]. مسعود بن مويزة، **الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط، 13-14 نوفمبر 2006، ص738.

التنافسية بين البلدان بدلا من أسعار الصرف الاسمية وذلك اثر معدلات التضخم في العالم، والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي تتحدد كما يلي[1]:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{مؤشر الاسعار المحلية}}{\text{سعر الصرف الأسمية } x \text{ مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

وتجدر الاشارة إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعين، كما أن مفهوم سعر الصرف الحقيقي هو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ولا يوجد سعر صرف حقيقي يقع التعامل به في الأسواق.

4- مؤشرات اخرى لقياس تنافسية الصادرات السلعية

يتم قياس تنافسية الصادرات السلعية بناء على جملة من المؤشرات الاخرى وهي[2]:

4-1- مؤشر الاندماج والتكامل (IIT) Intra-Industry Trade:

يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية وتنحصر قيمته بين 0 و1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة.

ويعبر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$llT_i = \frac{\sum(X_i + M_i) - \sum|X_i - M_i|}{\sum(X_i + M_i)}$$

حيث تعني (X_i) صادرات الدولة من السلعة الى الأسواق العالمية.

أما (M_i) فتعني واردات الدولة من السلع من الأسواق العالمية.

4-2- مؤشر توافق الصادرات "Correspondance Index "Cosine

يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع | الطلب العالمي في الأسواق العالمية، وهو من اعداد وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و1 ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.

ويعطى المؤشر بعلاقة التالية:

[1]. علي التوفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، نوفمبر، 2000، ص46.

[2] جمال قاسم حسن، ومحمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية صندوق النقد العربي** 2012، ص ص 19-22.

$$COSINE_{tk} = \frac{\sum X_{tk} M_{tk}}{\sqrt{\sum X_{tk}^2 \sum M_{tk}^2}}$$

حيث تعني (X_{tk}) صادرات الدولة من السلعة (i) وتشير (k) الى السوق المستهدف.

اما (M_{tk}) فهي واردات السوق المستهدف من السلعة i.

4-3- مؤشر الميزة النسبية "Revealed Comparative Advantage ' RCA

يعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية من المؤشرات الهامة في قياس أهمية المعنية لتلك الدولة في الأسواق العالمية وتكون السلعة i ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1، ويستخدم هذا المؤشر في قياس السلع فرادى.

وتوضح منظمة الاونكتاد ان مؤشر الميزة النسبية مبني على النظرية الريكاردية للتجارة، والتي بموجبها تخضع التدفقات التجارية بين البلدان للاختلافات النسبية في الإنتاجية، وعلى الرغم من صعوبة ملاحظة هذه الاختلافات في الإنتاجية، إلا أنه يمكن حساب مقياس الميزة المقارنة المكشوفة (RCA)، باستخدام بيانات الأعمال "للكشف عن هذه الاختلافات ويمكن استخدام هذا المقياس لإعطاء مؤشر عام وتقريب أولي للقوة التنافسية لصادرات بلد ما، ولكن تجدر الإشارة إلى أن التدابير الوطنية التي تؤثر على القدرة التنافسية، مثل التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية والإعانات وما شابه ذلك وهي ليست مأخوذة في الاعتبار، كما وضحت انه سيكون للبلد "أ" ميزة نسبية مكشوفة في المنتج الأول عندما تتجاوز نسبة صادراته من المنتج "1" إلى إجمالي صادراته من السلع نسبة الصادرات العالمية من المنتج الأول إلى إجمالي الصادرات العالمية لجميع السلع ويعبر عن المؤشر من طرف منظمة الاونكتاد بالعلاقة التالية:

$$RC\ A_{Ai} = \frac{\frac{X_{Ai}}{\sum_{iEP} X_{Aj}}}{\frac{X_{Wi}}{\sum_{iEP} X_{Wj}}}$$

حيث:

P: هي مجموعة جميع المنتجات (مع).

X_{Ai}: هي صادرات المنتج i من البلد A.

X_{Wi}: هي الصادرات العالمية للمنتج الأول.

$\sum_{iEP} X_{Aj}$: هو إجمالي صادرات البلد A (لجميع السلع J في P).

$\sum_{iEP} X_{Wj}$: هو الإجمالي العالمي للصادرات (الجميع السلع J في P).

4-4- مؤشر تركز الصادرات Concentration Index H:

يقس المؤشر مدى تركز الصادرات السلعية للدولة، وتنحصر قيمته بين 0 و1، حيث تعني القيمة 1 التركز التام للصادرات أي ان الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.

كما يعرف هذا المؤشر بـ Herfindahl-Hirschmann (HI of products) ويعطى بالصيغة التالية:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{X_{ij}}{X_j}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

H_j: مؤشر البلد أو مجموعة البلدان،

X_{ij}: قيمة الصادرات من البلد j للمنتج i،

n = عدد المنتجات.

$$H_j = \sum_{i=1}^{n} X_{ij}$$

4-5- مؤشر حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية MS (Market Share)

يقيس مؤشر الحصة السوقية MS حصة صادرات الدولة من سلعة معينة في الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من السلعة نفسها:

$$MS = \frac{X_i}{m_i}$$

حيث:

X_i: صادرات السلعة (i) للدولة الى السوق المستهدف.

m_i: واردات السوق الاجمالية من السلعة (i).

4-6- مؤشر قياس الوضعية التنافسية للصادرات:

يستخدم المعهد الدولي للتنمية والادارة (IMD) مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقييم الأداء الاقتصادي للدول باستخدام أسلوب الانحراف المعياري، حيث يتم قياسا لفرق النسبي بين أداء اقتصاديات الدول، وبناء على ذلك فانه يتم ترتيب الدول ترتيبا تصاعديا ابتداء من الدولة الأفضل الى الدولة الأدنى ضمن المجموعة بناء على قيمة المؤشرات الفرعية.

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$STD_{index} = \frac{X_i - X_i}{S_i}$$

حيث:

X: هي القيمة الفعلية لمؤشر الدولة الفرعي.

X_i: الوسط الحسابي لمؤشر الدولة الفرعي.

و S الانحراف المعياري.

واضافة الى هذه المؤشرات مؤشر تنوع الصادرات الذي يعتبر من اهم المؤشرات التي يقاس بما تنوع الصادرات.

4-7- مفهوم مؤشر تنوع الصادرات (Diversification indix):

يتم حساب مؤشر التنويع عن طريق قياس الانحراف المطلق للهيكل التجاري لبلد ما عن الهيكل العالمي ويعطى بالعلاقة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_i [h_{ij} - h_j]}{2}$$

حيث:

h_{ij}: هي حصة المنتج i في إجمالي الصادرات للبلد j.

h_j: هي حصة المنتج في الصادرات العالمية الاجمالية.

يأخذ مؤشر التنويع فيما بين 0 و1 وتشير القيمة الأقرب إلى 1 إلى تباعد أكبر عن النمط العالم.

المطلب الثالث: العلاقة بين الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات

إن العلاقة بين التجارة الدولية والخدمات اللوجستية تكمن فيما تقدمه هذه الأخيرة من تخفيض في التكلفة وتقليل في الوقت والحفاظ على جودة المنتوج على طول سلسلة الإمداد، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل تكلفة الواردات.

وعليه، فباعتبار النقل من الوظائف الرئيسية في العملية اللوجستية تتزايد أهميته في إجمالي التكلفة اللوجستية لحركة التجارة الدولية، كما تأثر تكلفة النقل في توزيع الصادرات، وفي توزيع الواردات فتكاليف النقل تتحدد بعامل المسافة وحجم ووزن البضاعة وتؤثر مباشرة في التكلفة النهائية للبضاعة في سوق المستورد، إذ في بعض الأحيان تتساوى قيمة التكاليف الإضافية المرتبطة بالنقل والتستيف والتبريد مع تكاليف الإنتاج الأصلية، فتكاليف النقل تعتبر عنصرا جوهريا في التكلفة النهائية للسلعة، كما أن تكاليف لوجستيات التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير)تؤثر مباشرة على الاقتصاد القومي للدولة وعلى الفرص التنافسية المتاحة، لذا أعطت العديد من الدول المتقدمة اهتماما خاصا بتنمية وتطوير نظام كفء لخدمات النقل اللوجستية[1].

[1]. رصاع حياة، **دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية –دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 محمد بن أحمد، 2019/2018، ص ص08-18.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات سابقة اهتمت بموضوع الخدمات اللوجستية وعلاقتها بجوانب التجارة الدولية، سنحاول سرد أهمها كالآتي:

المطلب الأول: دراسات سابقة حول الخدمات اللوجستية

سنتطرق فيما يلي الى أهم الدراسات التي تناولت الخدمات اللوجستية:

أولا: دراسة : (مذكور والجزار،2020)[1]

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار لربط الأداء اللوجستي والانفتاح التجاري من خلال اعتماد دراسة تحليلية قياسية للبلدان الأفريقية، حيث يساعد الانفتاح التجاري على الإنتاج عبر الحدود، مما يؤدي إلى مكاسب في الإنتاجية ونمو اقتصادي متسارع، ودراسة تأثير مؤشر أداء اللوجستيات على الانفتاح التجاري باستخدام نموذج إحصائي، تظهر نتائجه أن مؤشر أداء اللوجستيات لا يؤثر على البلدان الأفريقية بعد تحليل جميع البيانات لجميع المتغيرات المذكورة في هذه الدراسة، بلغت القوة التفسيرية لهذه المتغيرات 30.5٪. وهذا يعني أن هذه المتغيرات تتغير بنحو 31٪ من التغيرات في الانفتاح التجاري بسبب المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة 1 للبلدان الأفريقية. أظهرت النتائج أن مؤشر الأداء اللوجستي الذي يعتبر المتغير المستقل في هذه الدراسة في قارة إفريقيا قادر على التأثير على تأثير الانفتاح التجاري وهو أمر طبيعي لضعفه في الأداء اللوجستي كما أظهره البنك الدولي في هذا المؤشر، مما يدل على أن الدول تتجه نحو التنمية والاستثمار في صناعة اللوجستيات كمفتاح أن تكون عنصرا أساسيا في التجارة.

ثانيا: دراسة (عبد الحميد، 2020)[2]

هدفت هذه الدراسة أن لوجستيات التجارة تلعب دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يسهم تحسين الأداء اللوجستي في خفض تكاليف التجارة، وبالتالي زيادة حجم التجارة وتحقيق تنوع في الصادرات، هذا الى جانب زيادة جاذبية الدولة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي المحقق، وقد تزايدت أهمية لوجستيات التجارة نتيجة النمو الكبير في شبكات الإنتاج واحتياجاتها المتزايدة للخدمات اللوجستية الفعالة، وتهدف كذلك إلى تناول اللوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي

[1] طارق حمدي مذكور وآخرون، **أثر مؤشر الأداء اللوجيستي على الانفتاح التجاري في إفريقيا –دراسة تحليلية قياسية–**، مجلة كلية التجار للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد4، جامعة الإسكندرية، 2019.

[2] خالد هاشم عبد الحميد، **لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2020.

المحقق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال التطبيق على 17 دولة باستخدام بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة 2007-2018 ،وقد توصلت الدراسة الى أن التحسن في لوجستيات التجارة له أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحقق بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن أهم ما كان في ملخص الدراسة وتوصياتها تطبيق إجراءات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتسهيلات التجارة ،خفض كافة القيود غير التعريفية على التجارة ،تشجيع الاستثمار في البيئة الأساسية للنقل ،من خلال تطبيق خطة لتطوير قطاع النقل البحري ،التوسع في إنشاء المراكز اللوجستية في الدول الأعضاء ،وتحسين الخدمات المقدمة بها.

ثالثا: (بشول، وآخرون 2019)[1]:

هدفت هذه الدراسة الى أن التجارة العالمية تعتمد على الخدمات اللوجستية ، وتحدد مدى كفاءة استيراد وتصدير البلدان للبضائع مدى نموها ومنافستها في الاقتصاد العالمي أن قطاع الخدمات اللوجستية والنقل يمثل جزءا كبيرا في الاقتصاد العالمي، ويرجع الفرق الأساسي بين الدول المتقدمة والنامية في النقل البحري في الخدمات اللوجستية وبالتالي فان صناعة اللوجستيات تعد احد أهم عناصر التطور الاقتصادي هناك عوامل كثيرة محدد أداء الخدمات اللوجستية في كل بلد، بما في ذلك البيئة التحتية واللوائح التنظيمية والسياسات والجغرافيا والاقتصاد السياسي، يعد ميناء جبل على مركز لوجستي عالمي، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة 12 في الترتيب العالمي لعام 2016 وفقا لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية.

رابعا: دراسة (زبشير، يوسفي، 2018)[2]:

هدفت هذه الدراسة الى إظهار أهمية اللوجستيك، وتعرف على العناصر الأساسية المعتمدة في مؤشر الأداء اللوجستي، الذي يساعد البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتحسين أدائها في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإمارات تحتل المراكز الأولى عربيا في أداء الخدمات اللوجستية، أما الجزائر فمازالت ضعيفة الأداء، وعليه هناك مجموعة من التوصيات التي يجب على الحكومة الجزائرية أخذها بعين الاعتبار وتطبيقها وهي تطوير البنية التحتية بشكل يسهل عمليات النقل والتجارة، ومواكبة تطورات التكنولوجية وإنشاء مراكز لوجستية بالقرب من الموانئ، الاعتماد على المعالجة الالكترونية لمختلف الإجراءات الإدارية لتتم جميع المعاملات بشكل دقيق وسريع، تحديد

[1] بشول السعيد، وآخرون، **أهمية المراكز اللوجستية في دعم وترقية النقل البحري**، الملتقى الدولي الثامن حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2019

[2] زبشي نوال حسن، يوسفي رشيد، **"مقارنه الواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد15، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.

وتوسيع الموانئ وتوفير معدات المناولة والأجهزة المناسبة والحديثة، تحويل الموانئ خضراء صديقة للبيئة، ضرورة الاهتمام بالخدمات اللوجستية لما لها من دور كبير في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

خامسا: دراسة (Zhanarys S. and others 2017)[1]:

بعنوان "دراسة فعالية التنمية اللوجستية في دول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإجراءات تحسينها"، 2017، حيث تقيم المقالة كفاءة ومستوى تطوير الخدمات اللوجستية بناءً على تحليل التصنيفات الدولية في دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (EAEU) التي لها علاقات تجارية وثيقة مع كازاخستان.

عمدت الدراسة إلى تحليل مؤشرات كفاءة وفعالية تطوير الخدمات اللوجستية، وكذلك مكوناتها. ثم الكشف عن الاختلافات والاتجاهات في التغييرات بناءً على التحليل المقارن لمؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية في البلدان ذات أعلى المؤشرات وبلدان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وقد تم النظر في مشاكل تطوير الخدمات اللوجستية وتوجيهات زيادة كفاءة تطوير الخدمات اللوجستية في دول EAEU، بما في ذلك كازاخستان، لها ما يبررها. تم اقتراح توصيات لتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية مفادها يحث على من الضروري تحفيز تنمية التجارة لدول EAEU من خلال توسيع السوق والاندماج مع الدول الأجنبية، ويتطلب ذلك تحديث البنية التحتية الرقمية ووسائل النقل ومرافق الاتصالات، وتحسين بيئة التشغيل العامة. على الرغم من أن هذه الإجراءات طويلة الأجل وأكثر تعقيدًا وتكلفة، إلا أنها تخلق إمكانات لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية ضخمة تتجاوز بكثير القدرة التنافسية للبلاد.

سادسا: دراسة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)2017)[2]:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز منهجية مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الموضوعة بالاستناد إلى تقارير البنك الدولي" إقامة روابط من أجل المنافسة ."وتتضمن عرضاً لنتائج الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حسب مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، مفادها أن هذا المؤشر لا يخلو من شوائب عدم الموضوعية وعدم الدقة .وقد أخذ عليه أحياناً افتقاره إلى الأدلة عن الوضع الفعلي للوجستيات في أي بلد .لذلك من الضروري أن تولي البلدان الاهتمام للمنهجية المستخدمة في حساب المؤشر، وأن تدخل في مناقشات جدية

[1] Zhanarys S. Raimbekov and others, **The Study of the Logistics Development Effectiveness in the Eurasian Economic Union Countries and Measures to Improve it**, European Research Studies Journal, Volume XX, 2017.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، ورقة بحثية بعنوان: **مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته**، بيروت، 2017،

مع الوكالات المسؤولة والجهات الأخرى المشاركة في المسح، لتقييم النتائج والتحقق من دقتها وتقدم توصيات بشأن تحسين أداء اللوجستيات في المنطقة العربية ومنهجية القياس لذا على البلدان التعرف على منفذي التقييم والرد على استفساراته قدر المستطاع.

سابعا: دراسة (حوا، 2013)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإدارة اللوجستية في رضاء الزبائن لشركة باسيفيك انترناشيونال لاينز–الأردن وذلك من خلال قياس أثر الإدارة اللوجستية من ناحية النقل، التخزين، التوريد، في رضاء الزبائن لشركة باسيفيك انترناشيونال لاينز– الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في تبيين أن مستوى إدارة النقل والتخزين والتوريد في شركة باسيفيك انترناشيونال لاينز– الأردن من وجهة نظر عينية الدراسة كان مرتفعا. تبين ان مستوى جودة الخدمة المقدمة لشركة باسيفيك انترناشيونال لاينز– الأردن من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعا. تبين أن مستوى تقليل وقت تقديم الخدمة في شركة باسيفيك انترناشيونال لاينز–الأردن من وجه نظر عينة الدراسة كان متوسطا. وجود أثر ذي دلالة إحصائية للإدارة اللوجستية —النقل– على جودة الخدمة المقدمة لشركة باسيفيك انترناشيونال لاينز–الأردن عند مستوى دلال وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالإدارة اللوجستية لما لها من أثر كبير لتحقيق رضاء الزبائن ودعم الميزة التنافسية للشركة. وكذا توصي الدراسة شركة باسيفيك انترناشيونال لاينز–الأردن بزيادة الاهتمام في جودة الخدمة المقدمة والعناصر التي تؤثر عليها وإدخال التحسينات المستمرة على خدماتها. وتوصي دراسة الشركة باسيفيك انترناشيونال لاينز–الأردن بالعمل على إتباع إجراءات جديدة من شأنها تقليل وقت تقديم الخدمة.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول تنافسية الصادرات

أولا: دراسة (حسن، إسماعيل 2012)[2]:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل الوضع التنافسي للدول العربية من خلال قياس عدد من المؤشرات الإحصائية للتنافسية التي تساعد على تقييم أثر السياسات والإجراءات والتي انتهجتها الدول العربية لتطوير قدراتها التنافسية في التجارة الخارجية وبينت النتائج الى أن ضعف المستوى الإنتاجي للدول العربية نتيجة لانخفاض الجودة والمستوى التكنولوجي أدى الى انخفاض تنافسية المنتجات العربية في الأسواق الدولية، وكذلك اعتماد الصادرات

[1] فهد إبراهيم جورج حوا، **أثر الإدارة اللوجستية في رضاء الزبائن – دراسة حالة على شركة باسيفيك انترناشيونال لاينز – الأردن**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

[2] جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2012

العربية على السلع الأولية والنفط لا يحقق لهذه الدول التنمية المستدامة. وبما أن النفط يعتبر من الثروات القابلة للنضوب ولأنه يمثل ثروة قومية فينبغي الحرص عليه من اجل الأجيال القادمة، ومنه الانخفاض الواضح في الكوادر الفنية المؤهلة نتيجة للتراجع الكبير في أداء المنظومة التعليمة، وعدم توجيه السياسات التعليمة وفقا لخطط التنمية المتبعة في الدول العربية ،أي معرفة الاحتياجات والخبرات المطلوب توفيرها، وإعداد الأنظمة والمناهج من اجل سد ثغرة العجز في توافر تلك الكوادر المؤهلة فنيا وعلميا، وقد توصلت لعدة توصيات من أهمها دعوة الدول العربية للقيام بإنشاء المزيد من المراكز البحث العلمي والمناطق الصناعية الخاصة التي تتمتع بمزايا تشجيعية ومنها على سبيل المثال توفير البنية التحتية ذات مكون تكنولوجي تحتاجه الأسواق العالمية، والعمل على إيجاد وتوفير الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على أحدث وسائل التكنولوجيا، وذلك من خلال إتباع السياسات والبرامج التعليمية وفقا لاحتياجات خطط التنمية في الدول العربية، ووجود الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلي العناصر السابقة سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واللازمة لخطط التنمية المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة التي ستؤدي الي وجود صناعات قوية تتمتع بقدرة عالمية على المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها من السلع المختلفة، وتحديد مدى إمكانية إنتاج تلك السلع محليا على مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها الى تلك الأسواق فيما بعد، وتطبيق معايير الجودة العالمية من خلال رفع مستوى جودة المنتجات العربية وذلك عن طريق الالتزام بالمواصفات القياسية العالمية.

وفي ظل هذه الدراسات يتضح لنا أن الاستثمار في قطاع اللوجيستيات يؤدي إلى تعزيز القدرة اللوجيستية للدول، وبالتالي يؤدي إلى سهولة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية مما ينجم عنه زيادة في القيمة المضافة، والمساهمة في تقليص الفجوة اللوجيستية بين الدول ذات الدخل المرتفع المرتبطة بأعلى أداء في مجال الخدمات اللوجيستية والدول ذات الأداء الأضعف خاصة الدول العربية.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول الخدمات اللوجستية وتنافسية الصادرات

أولا: دراسة (أحمد اسماعيل، 2021)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات داخل الدول النامية وذلك من خلال تحسين الخدمات اللوجستية التي تقدمها هذه البلدان كتطوير البنية التحتية وتطوير وهيكلة الأنظمة الجمركية بداخلها والاهتمام بعامل الوقت كعنصر هام للتجارة الدولية، وذلك انبعاثا من مشكلة الدراسة

[1] هبة الله محمد أحمد إسماعيل، **أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد1، جامعة حلوان، مصر، 2021،

التي تنص على ضعف صادرات الدول النامية وتخصص أغلب الدول النامية في الصادرات الأولية التي تتمتع بعدم الثبات في حصيلتها، وذلك بالتطبيق على مجتمع مكون من ثلاثون دولة نامية خلال الفترة من2007 الى 2018 وقد افترضت الدراسة وجود أثر إيجابي للأداء اللوجستي على الصادرات بالدول النامية.

وقد أظهرت النتائج الخاصة بالتحليل الاحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة معنوية الأثر الإيجابي للأداء اللوجستي على الصادرات في الدول النامية ،ومن أهمية توصياتها أنها أظهرت النتائج معنوية التأثير الإيجابي للأداء اللوجستي على الصادرات بالدول النامية محل الدراسة وأظهرت كذلك تأثير إيجابي للتشغيل في القطاع الصناعي على الصادرات بالدول النامية وأظهرت النتائج معنوية التأثير الإيجابي للناتج القومي معبرا عنه بالنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات ومن أهم التوصيات التي توصل إليها يجب أن تهتم البلدان النامية بتقديم أداء لوجستي جيد من خلال توفير بنية تحتية جيدة للنقل بكافة أنواعه إلى جانب الاهتمام بكفاءة عملية التخلص ومحاولة توفير نظام كفاءة لمراقبة وتتمتع الشحنات المنقولة دوليا ،بالإضافة إلى الاهتمام بعامل الوقت الذي يرتبط بالتسليم في الوقت المحدد والذي يعد أحد أهداف الخدمات اللوجستية، وكذلك ضرورة العمل على توفير العمالة الماهرة والأقل تكلفة لدعم القطاع التصديري ويمكن أن يكون لتشجيع الادخار أثر بالغ على الصادرات من خلال التأثير في سعر الفائدة.

ثانيا: دراسة (ريمي، بشول، 2020)[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى دور الأداء اللوجستي في تسهيل تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في15 دولة شرق أوسطية وشمال افريقية باستخدام بيانات بانل من سنة 2010 إلى غاية 2017، لهذا الغرض تم تضمن النماذج المقدرة حد تفاعلي بين مؤشر الأداء اللوجستي والصادرات .تظهر نتائج التقدير عبر اللجوء إلى مقدر الآثار العشوائية أن مؤشر الأداء اللوجستي يلعب دورا عكسيا في تعزيز مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .هذه النتيجة الغير متوقعة والمفاجئة يمكن تفسيرها بالأثر الإيجابي كذلك لهذا المؤشر على واردات هذه الدول ،وهذا يعني أن الزيادة في الصادرات نتيجة تحسن مؤشر الأداء اللوجستي كان يقابلها زيادة في الواردات وبوتيرة أكبر، مما أدى إلى تناقص مستمر للرصيد الخارجي للسلع والخدمات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في الدول عينة الدراسة ،وتهدف كذلك إلى معرفة مدى قدرة الصادرات المحفزة من تأثير أداء الخدمات اللوجستية في التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] رياض الريمي، السعيد بشول، **دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول المينا خلال الفترة (2010–2017)**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 3، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020،

ثالثا: دراسة (عدلي شاكر، 2018)[1]:

تهدف هذه الدراسة على الإجابة على السؤال الأساسي والمتمثل في "الى أي مدى تؤثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية الى أسواق دول حوض النيل؟" وتمثل الدراسة التطبيقية على بيانات كل من الصادرات والنفقات اللوجستية لمصر خلال الفترة 2005 الى 2014 بالإضافة الى متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر لجانب الطلب، وتتمثل أهم النتائج في وجود علاقة معنوية عكسية بين النفقات اللوجستية والصادرات المصرية لدول حوض النيل، وذلك الى جانب العلاقة الطردية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل في شركات التجاريين من جانب، والصادرات المصرية من جانب أخر الى دول حوض النيل ،ومن ثم توصلت الى عدة نتائج من أهمها معنوية التأثر العكسي للنفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية لأسواق لدول حوض النيل في كافة النماذج القياسية المقدرة، وبالتالي يصبح ارتفاع النفقات اللوجستية أحد أهم القيود التي تحول دون تدفق الصادرات المصرية لدول حوض النيل ،معنوية التأثر العكسي لمعدل الصرف المعبر عنه بعدد وحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي على نفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول حوض النيل في كافة النماذج القياسية المقدرة ،وبالتالي كل ارتفاع في معدل الصرف الأجنبي في دول حوض النيل لن يكون في صالح الصادرات المصرية، وذلك لأن الصادرات المصرية سوف تكون أغلى نسبيا في تلك الحالة ،معنوية التأثر الطردية لمستوى الأسعار في مصر على تدفق الصادرات المصرية لدول حوض النيل حيث في تلك الحالة كل ارتفاع في المستوى العام لأسعار داخل مصر قد يترتب عليه تراجع من قيمة الاستهلاك المحلي ويزداد الفائض الموجه للتصدير، فيما يتعلق بالتوصيات أهمها تقديم حزمه من الحوافز المالية الغير المالية للمصدريين في دول حوض النيل ،تقديم حوافز للقطاع الخاص للتشجيع في الاستثمار في مجال البنية الأساسية للنقل للربط بين البري والنهري بين دول حوض النيل ،التوسع في إنشاء الموانئ الجافة المراكز اللوجستية وتوزيعها جغرافيا بشكل مناسب بين الدول حوض النيل، حصر كافة القيود غير تعرفيه للتجارة بين دول حوض النيل وتحفيظها وفقا إطار زمني.

رابعا: دراسة (مأمون وآخرون، 2018)[2]:

حيث تركز هذه الدراسة على موضوع مهم للغاية ألا وهو موضوع الإدارة اللوجستية، ودورها في تحقيق جودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أن الإدارة اللوجستية للمؤسسة أصبح يمثل الآن

[1] صابر عدلي شاكر، **أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية الي دول حوض النيل"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 19، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.

[2] عبد المجيد مأمون وآخرون، **فعالية الإدارة اللوجستية ودورها في تحقيق جودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2018.

العنصر الأساسي في تحقيق تنافسية وجودة التصدير لديها، وللإحاطة بجوانب الموضوع تطرقت الدراسة للإدارة اللوجستية وأداء سلاسل أداء سلاسل الإمداد، وفي المحو الثاني إلي متطلبات وجودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنظمة الجودة الشاملة، وخصصنا المحور الثالث لتحيل دور الإدارة اللوجستية في فعالية التصدير لدى هذه المؤسسات من خلال دراسة شركة الورود كمؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية ومصدرة، ومع الاستفادة من النموذج العالمي لشركة تقدم خدماتها للمؤسسات التصديرية الصغيرة والمتوسطة، والتحديات التي تواجهها في ذلك وتبين من خلال النتائج المستخلصة، أنه كلما زاد اهتمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالإدارة اللوجستية وسلاسل الإمداد، كلما زادت فعالية التصدير لديها.

خلاصة الفصل:

وختاما لما جاء في هذا افصل يمكن القول بأن اللوجستيات تعتبر التجارة أساس الاقتصاد العالمي الحديث، فالخدمات اللوجستية فهي مصدر مهم في تعزيز القدرة التنافسية وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تؤثر عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال وتقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية، كما يعتبر التصدير أهم مؤشر لقياس القدرة التنافسية العالمية أو الدولية، تحظى باهتمام كبير على مستوى الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، فهي لغة العصر لأنها تعد الاطار الجامع لسياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق والاندماج الاقتصادي العالمي، وقد تعززت أهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، خاصة إذا كان المنتجات المصدرة تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة، وحتى إن كانت هذه المنتجات غير منافسة عالميا، فمجرد تواجدها في السوق الدولي يدفع منتجاتها إلى الرفع من مستوى الجودة، وبالتالي اللحاق بركب المنافسين كما حدث للمنتجات الإلكترونية اليابانية

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية

المبحث الأول: الانحدار الخطي المتعدد وشروط تطبيقه

يوضح الانحدار الخطي المتعدد العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية، وتشير هذه العلاقة الدالية إلى العلاقة السببية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المفسر، ونقصد أن التغير في المتغيرات المستقلة يصاحبها تغير ما في المتغير التابع.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى طبيعة نموذج الانحدار المتعدد بالإضافة الى اختبار جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومختلف الشروط لتحقيقه.

المطلب الأول: طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

نمدد النموذج البسيط للانحدار المتعدد بفرض أن المتغير التابع y هو دالة خطية للمتغيرات المستقلة وعددها k (حيث $k \geq 2$) ونكتب نموذج الانحدار الخطي المتعدد كما يلي: [1]

$$y_1 = \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \dots\dots\dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i \qquad i = 1 \dots n$$

$$y_1 = \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{ji} \qquad i = 1 \dots n$$

المتغيرات x_{ji} تسمى المتغيرات المفسرة للمتغير التابع y_i، وما يجب ملاحظته هو أن y مشروحة من طرف k متغير مستقل.

ولا يمكن للمتغيرات (التي عددها k) أن تفسر y بشكل تام، لأنه يمكننا في أغلب الأحيان حصر جميع الظواهر المؤثرة على y، وهناك كذلك بعض الظواهر غير القابلة لتكميم، لذلك يدرج حد الخطأ ε_i الذي يتضمن كل المعلومات التي لا تقدمها المتغيرات المستقلة. وتكون المشاهدات موزعة كما يلي:

المشاهدة الأول: $(y_1, x_{11}, x_{21}, \dots\dots\dots\dots\dots x_{k1})$

المشاهدة الثانية: $(y_2, x_{12}, x_{22}, \dots\dots\dots\dots\dots x_{k2})$

. .

المشاهدة رقم n $(y_n, x_{1n}, x_{2n}, \dots\dots\dots\dots\dots x_{n2})$

الـ n مشاهدة تعطينا n معادلة:

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص130.

$$(I)\begin{cases}(y_1 = \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \ \dots\dots\dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1)\\(y_2 = \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \ \dots\dots\dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2)\\ \cdot\\(y_n = \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \ \dots\dots\dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n)\end{cases}$$

هذا النظام (I) يمكن التعبير عنه بالمصفوفات بالشكل التالي: $y = x\beta + \varepsilon$

$$y = \begin{bmatrix}y_1\\y_2\\\cdot\\\cdot\\y_n\end{bmatrix}, x\begin{bmatrix}x_{11}x_{21} & \cdot & \cdot & x_{k1}\\x_{11}x_{21} & \cdot & \cdot & x_{k1}\\ & \cdot & \cdot & \\ & \cdot & \cdot & \\x_{11}x_{21} & \cdot & \cdot & x_{k1}\end{bmatrix}$$

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج

يمكن اختبار جودة النموذج من خلال: [1]

أولا: اختبار جودة التوفيق والارتباط

وسوف نتطرق الى ذلك كما يلي:[2]

عندما يكون لدينا أكثر من متغير مستقل في نموذج الانحدار الخطي، ننتقل من معامل التحديد العادي (معامل الارتباط البسيط) إلى معامل التحديد المضاعف، وفي حين أن الأول يقيس العلاقة بين متغير مستقل وآخر تابع، فإن الثاني وبالإضافة إلى نفس الدور فإنه يمكن أن يدرس العلاقة بين المتغير التابع Y وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، ويسمى بمعامل التحديد المتعدد. كما أنه يمكن نبين العلاقة بين متغير مستقل وعدة متغيرات مستقلة أخرى بواسطة معامل يسمى بمعامل الارتباط المتعدد، ويستعمل عادة في اختبارات اكتشاف التعدد الخطي، حيث يعتمد عليه الباحثان Farrar-Glauber في شكل معاملات تحديد جزئية على شكل $R^2_{x_j,x_1,x_2,\dots\dots,x_k}$ حيث أنه يربط ما بين المتغير المستقل X_j وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى من غير X_j.

أما معامل التحديد المتعدد R^2 فهو يشير إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع Y بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في المعادلة، ويستعمل كمقياس الجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على K متغير مستقل، ولحسابه يمكن إتباع نفس الطريقة المستعملة في النموذج الخطي البسيط: $TSS = ESS + RSS$ ففي النموذج ذي K متغير مستقل:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_1 X_{i1} + \beta_1 X_{i1} + \cdots + \beta_1 X_{i1} + \varepsilon_i \quad i = 1, \dots\dots, n$$

[1] فروخي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2000، ص51.

[2] حنان بقاط، مرجع سابق، ص 142.

يمكن حساب R^2 على الشكل:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\widehat{\sum_i^2}}{\sum_{i=1}^{n}(Y_1 - \bar{Y})^2} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2}{\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \bar{Y})^2}$$

أما إذا كان النموذج لا يحتوي على ثابتة، فإن R^2 يكتب بدون تركيز المتغيرات:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\hat{\varepsilon}'\hat{\varepsilon}}{Y'Y} = \frac{\hat{Y}'\hat{Y}}{Y'Y}$$

وتتراوح قيمة R^2 بين 0 (عندما لا تُفَسِّر معادلة الانحدار أيا من التغير في Y)، و1 (عندما تقع كل النقاط على خط الانحدار).

هناك علاقة بين معامل التحديد وشعاع المقدرات:

$$R^2 = \frac{\hat{Y}'\hat{Y}}{Y'Y} = \frac{\hat{\beta}'X'X\hat{\beta}}{Y'Y}$$

معامل التحديد يؤول أيضا إلى العلاقة التالية:

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_{i1}y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{i2}y_i + \ldots\ldots + \hat{\beta}_k \sum x_{ik}y_i}{\sum y_i^2}$$

حيث: $y_i = Y_i - \bar{Y}$، $x_{ij} = X_{ij} - \bar{X}_j$ $\forall_j = 1 \ldots . k$، $\forall_i = 1 \ldots . n$

إذا كان النموذج لا يحتوي على ثابتة فإننا نعوض شعاع المقدرات بما يساويه، أي:

إذن: $\hat{\beta} = (X'X)^{-1}X'Y$،

$$R^2 = \frac{\hat{\beta}'X'X\hat{\beta}}{Y'Y} = \frac{\hat{\beta}'X'Y}{Y'Y}$$

ثانيا: اختبار المعنوية لمعلمات النموذج

تستخدم هذه الاختبارات لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول منها لمعلمات النموذج، ولإجراء اختبار الفرضيات من الضروري إتباع الخطوات التالية:

- تحديد الفرضية الصفرية والبديلة $(H_0 \text{ و } H_1)$؛
- تحديد مستوى الدلالة (المعنوية) واختيار إحصاءة الاختبار، ونعني بمستوى الدلالة "المخاطرة المحتملة في رفض الفرض الإحصائي عندما يكون صحيحا"[1]، فعندما نقول مستوى الدلالة هو 5%؛ فإننا نعني وجود فرصة تعادل 5% بأن نرفض الفرضية الصفرية H_0 عندما تكون هذه الفرضية صحيحة في الحقيقة، يُطلق على هذا الشكل

[1] سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997،ص187.

من الخطأ؛ الخطأ من النوع الأول، وعندما تكون H_0 خاطئة ونقبلها نكون قد ارتكبنا خطأً من النوع الثاني، هناك إذن أربع قرارات ممكنة بشأن الفرض الإحصائي، وهي مبينة في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 02-01: حالات فرض العدم.

القرار / الوضع الصحيح	H_0	H_1
قبول H_0	قرار سليم $(1-)$	خطا من النوع الثاني (B)
رفض H_1	خطا من النوع الاول (λ)	قرار سليم $(1-)$

La source: G.Saporta، probabilités analyse des données et statistique، éd Technip، Paris، 1990، p319.

- تحديد مناطق الرفض والقبول؛
- حساب قيمة الاختبار الناتجة عن إحصاءة الاختبار؛
- الاستنتاج واتخاذ القرار.

نضع الفرض: $\begin{cases} H_0: \beta_k = 0 \\ H_1: \beta_k \neq 0 \end{cases}$

ونستخدم هنا اختبار ستودنت، حيث نحسب قيم t_c الموافقة لكل β_i حيث $t_c = \frac{\widehat{\beta_i}}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta_i}}} \sim t_{n-k,\frac{\lambda}{2}}$ ثم نقارنها مع القيمة المجدولة لدرجة حرية $(n-k)$ ومستوى معنوية λ %، ويكون القرار برفض H_0 إذا كانت $t_c \notin \left[-t_{n-k,\frac{\lambda}{2}} + t_{n-k,\frac{\lambda}{2}}\right]$، وفي هذه الحالة نقول أن $\hat{\beta}_i$ لها معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع، ونقبل H_0 في حالة العكس.

اختبار معنوية H_0:

لدينا صيغة الاختبار كالتالي: $\begin{cases} H_0: \beta_k = 0 \\ H_1: \beta_k \neq 0 \end{cases}$

- إحصائية الاختبار هي: $t_c = \frac{\widehat{\beta_0}}{\widehat{\sigma}_{\widehat{\beta_0}}} = 6.830$
- القيمة الحرجة لـ t هي: $t_{34.0.025} = 2.032$

[1] .Saporta, **probabilités analyse des données et statistique**, éd Technip, Paris, 1990, p319.

- القرار: $|t| > t_{34.0.025}$ بما أن عند مستوى معنوية 5% وكذلك القيمة الحرجة 0 = (prob 0000، $0.05 >$)، التي تعني أنه لدينا 0 فرصة من 10000 من الفرص لارتكاب خطأ في رفض الفرضية H_0، لذلك نرفض لأن المخاطرة أقل من 5، وبالتالي $\hat{\beta}_0$ لها معنوية إحصائية، ويمكن أن نثق فيها كأساس جيد للوصول لمعلمة المجتمع. وبنفس الكيفية نجد باقي المعلمات المقدرة تتسم بالمعنوية الإحصائية.

ثالثا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج

يمكن اختبار المعنوية الكلية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F بدرجات حرية $(k-1)$ و$(n-k)$ ومستوى معنوية λ %، حيث عدد المشاهدات وk عدد المعالم المقدرة. يكون الاختبار بهذا الشكل[1]:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \\ H_1: \exists \beta_1 \neq 0 \quad i = 0، \dots .، 6 \end{cases}$$

إن الفرضية الصفرية تعني أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، بينما الفرضية البديلة تعني أنه يوجد واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر). تكون إحصائية الاختبار هي:

$$F_c = \frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)} \sim F_{\lambda،(k-1،n-k)}$$

ونقارنها مع القيمة المجدولة، ومنها يكون القرار إما برفض H_0 إذا كانت $F_{tabl} < F_c$؛ وهذا يعني بأن معالم الإنحدار ليست جميعها مساوية للصفر، والعكس بالضرورة صحيح.

المطلب الثالث: شروط تحقيق الانحدار المتعدد

هناك عدة شروط هي كالتالي:

اولا: الاستقلال الذاتي للبواقي

يقصد بالاستقلال الذاتي للبواقي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتكبة أي ان التباينات المشتركة لاخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ونعبر عنها رياضيا كما يلي $cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j)=0 \ , \quad \forall_i \neq j \quad i,j = 1 \dots \dots .n$

من بين الاختبارات التي تستخدم في التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛ اختبار داربين واتسون *Durbin-Watso* واختبار براش قودفراي *Breusch-Godfrey* .

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1999، ص49.

-الفروض الاحصائية:

الفرض العدمي: (H0): يوجد استقلال بين البواقي (لايوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

الفرض البديل: (H1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

ويعتمد اختبار DW على الإحصائية التالية:

$$\frac{\sum(\hat{\varepsilon}_i - \hat{\varepsilon}_{i-1})^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2} \cong 2(1-\rho) \sim DW_{(d_l, d_u, n-K)}$$

حيث DW تأخذ قيمها بين 0 و 4 ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW \cong 2$ فإن $\rho = 0$. يوضح الشكل التالي قيم d (الجدولية) التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل رقم (02-01): تفسير اختبار داربين وواتسون

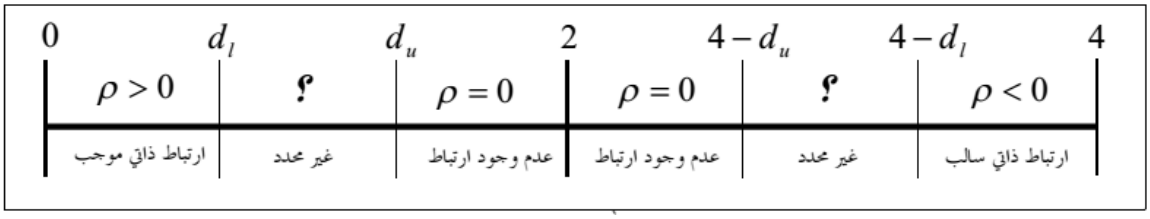

la source: Régis Bourbonnais, **économétrie**, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, p121

ثانيا: عدم ثبات التباين:

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها. يشير اختلاف التباين إلى الحالة التي يكون فيها تباين الخطأ غير ثابت عند كل قيم المتغير المستقل.

ولاختبار وجود هذه المشكلة هناك عدة اختبارات نذكر منها مثلا اختبار *White* المقترح من طرف *H. White* يعتمد على تحدير $\hat{\varepsilon}_i^2$ في كل المتغيرات المستقلة، مربعاتها وحاصل ضرب قيمها المتقاطعة.

$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \gamma_1 = \beta_2 = \gamma_2 = \ldots = \beta_k = \gamma_k = 0$ (*تباين الأخطاء متجانس*)

$H_1: \exists\, \beta_i \vee \gamma_i \neq 0$ (تباين الأخطاء غير متجانس)

حيث H_0 هي فرضية ثبات تباين الأخطاء. نستخدم هنا إحصائية مضاعف لاغرنج LM حيث:

$$\boldsymbol{LM = nR^2 \sim \chi^2_{2K}}$$

وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

- اذا كان $LM \leq \chi^2_{2k}$ فإننا نقبل H_0 اي ان *تباين* الأخطاء *متجانس* متجانس؛

- اذا كان $LM > \chi^2_{2k}$ فإننا نقبل H_1 اي ان تباين الأخطاء غير متجانس .[1]

ثالثا: اختبار ARCH-LM (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity)[2]:

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهذا الاختبار يعتمد على اختبار فيشر أو مضاعف لاغرنج (إحصائية X^2)، لإجراء الاختبار نقوم بالخطوات التالية:

-تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب مربعات البواقي: $(\hat{\varepsilon}_i^2, \hat{\varepsilon}_{i-1}^2, \ldots, \hat{\varepsilon}_{i-P}^2)$

-القيام بإجراء انحدار ذاتي لـ $\hat{\varepsilon}_i^2$ على $(\hat{\varepsilon}_i^2, \hat{\varepsilon}_{i-1}^2, \ldots, \hat{\varepsilon}_{i-P}^2)$ أي:

$$\hat{\varepsilon}_i^2 = \alpha_0 + \alpha_1 \hat{\varepsilon}_{i-1}^2 + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{i-2}^2 + \cdots + \alpha_p \hat{\varepsilon}_{i-p}^2 + \eta_i$$

ثم نحسب معامل التحديد R^2؛

-اجراء الاختبار: $\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \cdots = \alpha_p = 0 \\ H_1: \exists \alpha_i \neq 0 \end{cases}$

ونستخدم هنا إحصاءة لاغرنج LM حيث: $LM = nR^2 \sim \chi^2_P$. تمثل هنا n عدد المشاهدات المتعلقة بمعادلة الانحدار في الخطوة الثانية، وتكون نتيجة الاختبار كالتالي:

-اذا كان $LM \leq \chi^2_p$ فإننا نقبل H_0 اي ان تباين الأخطاء *متجانس* متجانس؛

-اذا كان $LM > \chi^2_p$ فإننا نقبل H_1 اي ان تباين الأخطاء غير متجانس

ثالثا: التعددية الخطية

من الشروط الازم توفرها لاستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات نموذج الانحدار، عدم وجود ارتباط أو علاقة خطية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار. كما أن الفرضية الخاصة بالمصفوفة x بالنسبة للنموذج الخطي العام تتطلب أن تكون رتبة x مساوية ل k وتنشأ هذه المشكلة عند اختلال هذه الشروط، أي عندما يكون واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة توليفة خطية من المتغيرات الأخرى، وينتج عن ذلك وجود عدد قليل جدا من المعادلات الطبيعية ألمستقلة، ومن ثم عدم امكانية اشتقاق مقدرات للمعالم الموجودة بالنموذج كافة.

وللفصل في وجود تعدد خطي من عدمه سنعتمد على معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث إذا كانت قيمة (VIF)أقل من 5فإنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي، ويعرف معامل تضخم التباين كما يلي:

[1] أسامة ربيع أمين، **التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة باستخدام spss**، جامعة المنوفية، القاهرة، 2008، ص 162 .

[2] أحمد سلامي، عيسى حجاب، **كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي: دراسة تطبيقية حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 01، 2018، ص ص 46-47.

$$VIF(\hat{\beta}_j) = \frac{1}{1 - R^2}$$

حيث R_j^2 هو مربع معامل الارتباط المتعدد ما بين المتغير المستقل X_{ij} وبقية المتغيرات المستقلة الأخرى.

رابعا : التوزيع الطبيعي للبواقي:

لكي يمكن استخدام كلا من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. ونود الاشارة الى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، اذ يعتبر شرطا ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك لأنه وفقا لنظرية النهاية المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول الى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30مشاهدة[1].

ويمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي عن طريق عن اختبار فرضيتي التناظر والتسطح باستعمال معامل (Skewness) ومعامل (kurtosis) على الترتيب .

- **اختبار فرضية التناظر(Skewness):**

$H_0 : V_1 = 0$ سلسلة البواقي متناظرة

$H_1 : V_1 \neq 0$ سلسلة البواقي غير متناظرة

$$\mathbf{V} = \frac{\boldsymbol{B_1^{1/2}} - \mathbf{0}}{\sqrt{\frac{\boldsymbol{6}}{\boldsymbol{n}}}}$$

فاذا كانت الإحصائية المحسوبة V_1 بالقيمة المطلقة اصغر تماما من الإحصائية المجدولة t_T نقبل الفرض العدمي أي ان سلسلة البواقي متناظرة.

- **اختبار السطح الطبيعي :(Kurtosis)**

$H_0 : V_2 = 0$ سلسلة البواقي لها تسطح الطبيعي

$H_1 : V_2 \neq 0$ سلسلة البواقي ليس لها تسطح الطبيعي

$$\boldsymbol{V} = \frac{\boldsymbol{\beta_2 - 3}}{\sqrt{\frac{\boldsymbol{24}}{\boldsymbol{n}}}}$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة $(\mathbf{V_2})$ بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة $\boldsymbol{t_T}$ نقبل الفرض العدمي أي سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي.

[1] أحمد سلامي، عيسى حجاب، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

- **اختبار جاك بيرا (JARQUE–BERA):**

يجمع هذا الاختبار بين نتائج الاختبارين السابقين، فإذا كانت تتابعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية 2 حيث :

$$S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightsquigarrow \chi^2_\alpha$$

H_0 : سليلة البواقي ذات توزيع طبيعي

H_1 : سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي

حيث:

اذا كان $S > \chi^2_\alpha(2)$ نرفض فرضية العدمية اي ان سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي بمستوى معنوية $\alpha\%$

المبحث الثاني : الدراسة القياسية

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة لدولة الامارات خلال الفترة 2007-2021

أولا: تطور مؤشر تنويع الصادرات السلعية

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر تنويع الصادرات لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-02): تطور مؤشر تنويع الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	0.579	**2015**	0.532
2008	0.578	**2016**	0.561
2009	0.533	**2017**	0.528
2010	0.548	**2018**	0.516
2011	0.553	**2019**	0.532
2012	0.517	**2020**	0.532
2013	0.512	**2021**	0.538
2014	0.515		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على قواعد بيانات الاونكتاد.

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-02): تطور مؤشر تنويع الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

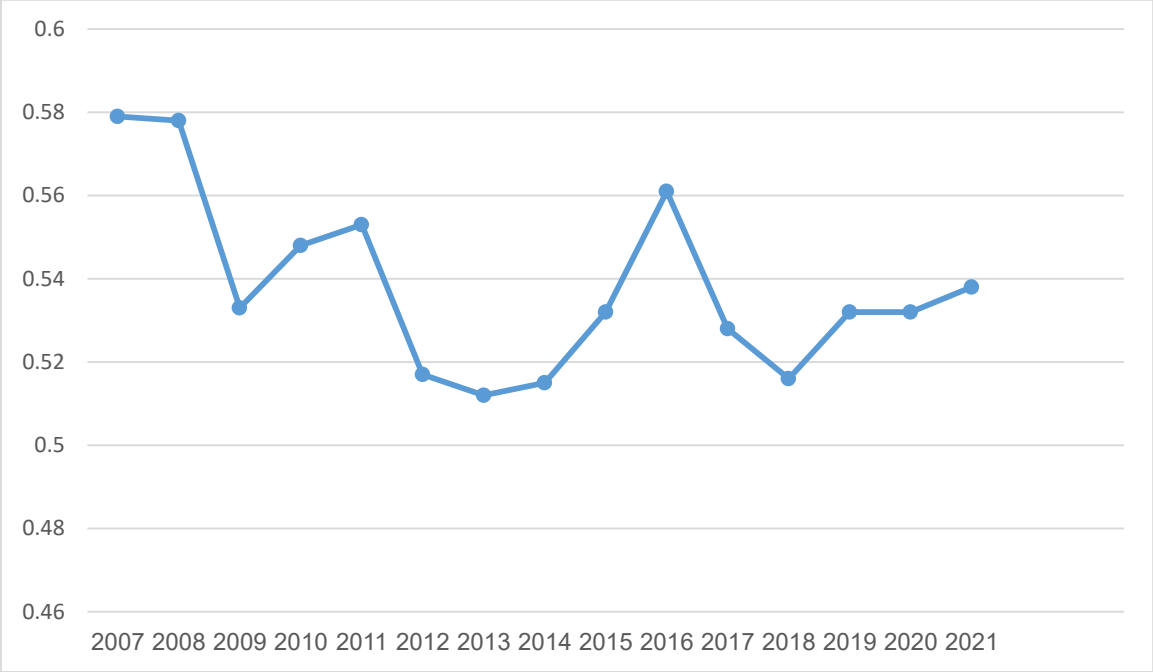

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين واللذان يمثلان مؤشر تنويع الصادرات خلال 2007-2021 لدولة الامارات العربية المتحدة، انه خلال تلك الفترة قد شهد تذبذب، فقد بلغ سنة 2007 ما نسبته 0.579 لينخفض الى سنة 2009 ويسجل ما نسبته 0.533 ثم يرتفع خلال سنتي 2010 و2011 ويسجل نسبة 0.553 ليعود لانخفاض مرة أخرى الى سنة 2013 مسجلا نسبة 0.512 ثم يرتفع الى سنة 2016 ويسجل نسبة 0.561 ليعود للانخفاض الى سنة 2021 ويسجل نسبة 0.538.

ثانيا: تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

يوضح الجدول التالي تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-03): تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	13.9233874-	**2015**	5.817357874
2008	13.28742756-	**2016**	4.65350539
2009	17.1453939-	**2017**	0.087326072-
2010	4.256385863-	**2018**	0.517239889
2011	5.763433442	**2019**	0.323686531
2012	3.691201307	**2020**	5.731044525-
2013	4.012692142	**2021**	3.052400524
2014	3.174202489		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-03): تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

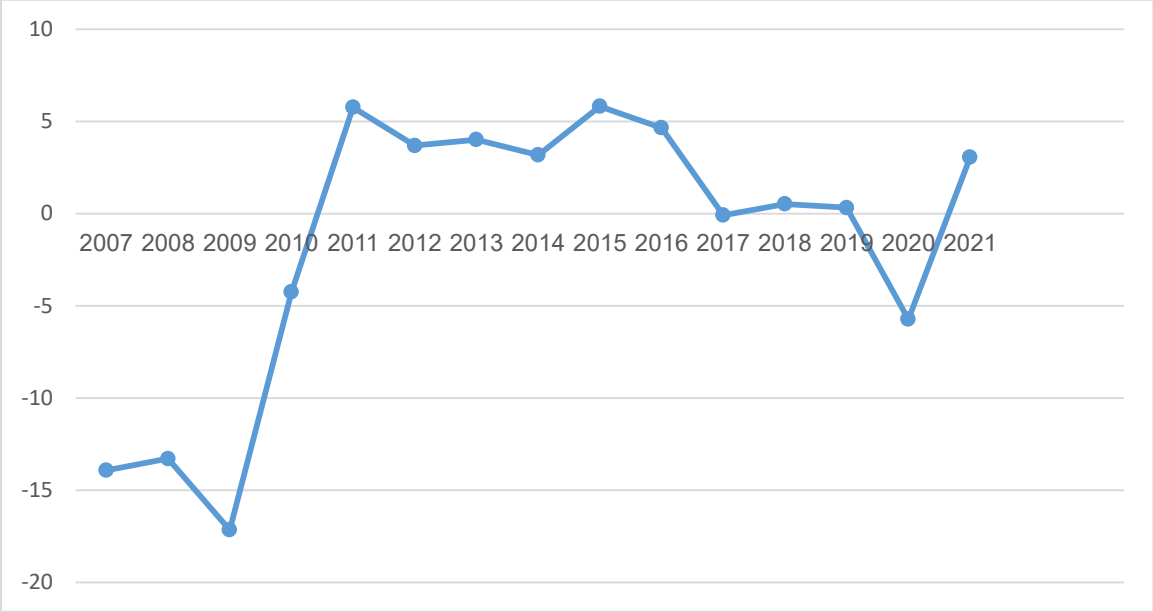

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين واللذان يمثلنا نسبة النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بانه قد شهد ارتفاع وتذبذب إيجابي، ففي سنة قد سجل نسبة سالبة بلغت 13.92- بالمائة ليرتفع الى فوق الى 5.76 بالمائة سنة 2011 حيث ارتفع بنسبة 141.37 بالمائة، ليعود للانخفاض ويسجل سنة 2014 3.17 بالمائة ثم يرتفع الى اعلى نسبة خلال الفترة ويسجل سنة 2015 نسبة 5.81 بالمائة لينخفض مرة أخرى ويسجل 5.74- بالمائة سنة 2020، ثم يرتفع مرة أخرى ويسجل 3.05 بالمائة سنة 2021.

ثالثا تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد

يوضح الجدول التالي تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-04):تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021.

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	14186521443	**2015**	8550901847
2008	5062972005	**2016**	9604773000
2009	1134288135	**2017**	10354223000
2010	8796769641	**2018**	10385286000
2011	7152095826	**2019**	17874659401
2012	9566651351	**2020**	19884468665
2013	9764914527	**2021**	20667120490
2014	11071537020		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد قواعد بيانات البنك الدولي.

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-04): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021.

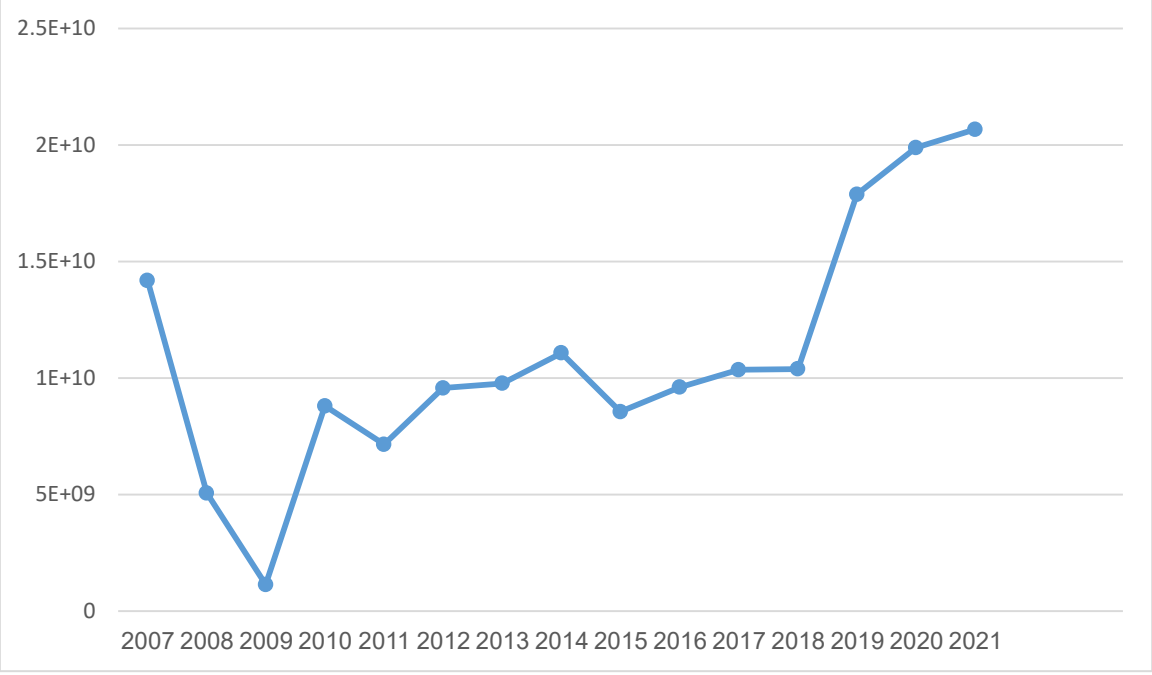

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكلان اللذان يمثلان الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، نلاحظ ان هذا المؤشر قد انخفض في السنوات الأولى للفترة، فقد سجل سنة 2007 ما قيمته 14186521443 دولار، لينخفض الى سنة 2009 ويسجل 1134288135 دولار، ليعود الى سنة 2014 ويسجل 11071537020 دولار،

ثم ينخفض في السنة الموالية ويسجل 8550901847 دولار، ليرتفع الى سنة 2021 ويسجل 20667120490 دولار وهي اعلى قيمة يسجلها خلال هذه الفترة

رابعا: تطور معدل التضخم

يوضح الجدول التالي تطور معدل التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-05): تطور معدل التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	12.25042024	2015	4.069966084
2008	12.25042024	2016	1.617488089
2009	1.561813174	2017	1.966825578
2010	0.877983288	2018	3.068633793
2011	0.877346596	2019	1.931081148-
2012	0.6622689	2020	2.079403179-
2013	1.101118364	2021	0.013859944-
2014	2.346268657		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد قواعد بيانات البنك الدولي.

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-05): تطور معدل التضخم لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

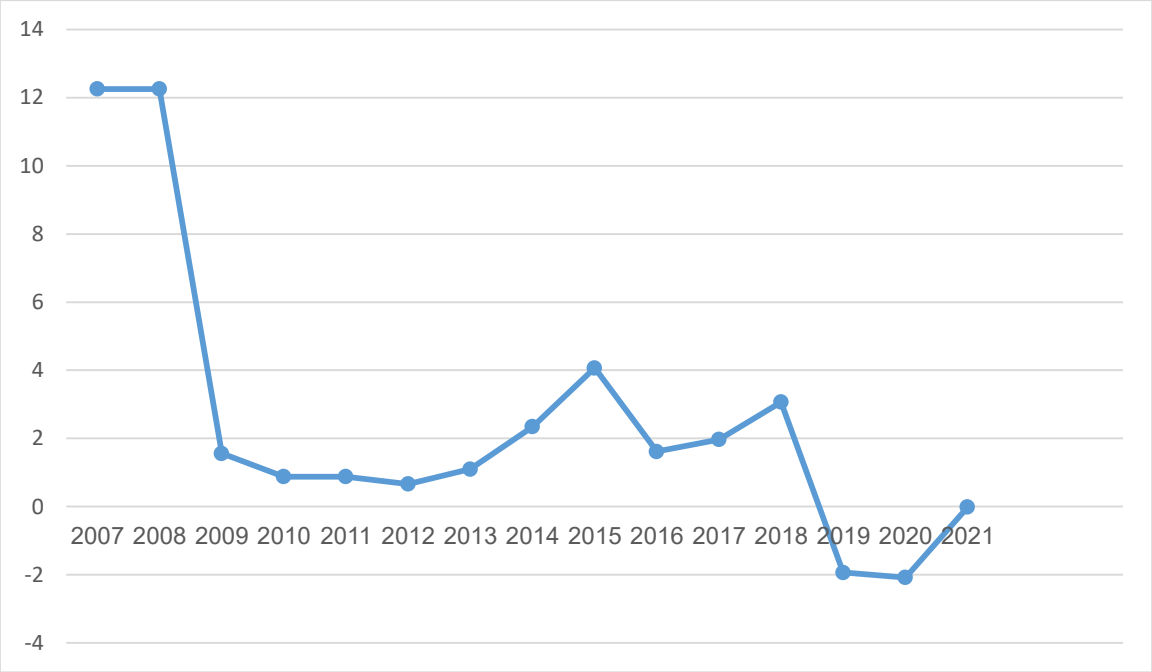

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل السابقان ان معدلات التضخم قد شهدت تذبذبا، فقد سجلتا سنتي 2007 و2008 ثبات في نسبتهما حيث بلغ معدل التضخم خلالهما 12.25 بالمائة، لينخفض الى سنة 0.66 بالمائة سنة 2012 أي انخفض بنسبة 94.61 بالمائة، ليرتفع سنة 2015 ويسجل اعلى نسبة خلال الفترة بمعدل 4.06 بالمائة، ليعود للانخفاض خلال سنتي 2016 و2017 ويسجل 1.96 بالمائة، ثم يرتفع ويسجل 3.06 سنة 2018، ليعود للانخفاض الى تحت خلال السنوات 2019 و2020 و2021 ويسجل خلال هذه السنة قيمة 0.01-بالمائة.

رابعا: مؤشر ربط الشحن البحري

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر ربط الشحن البحري لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-06):تطور مؤشر ربط الشحن البحري لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	13182412	**2015**	21238293
2008	14756127	**2016**	20652200
2009	14425039	**2017**	19089706
2010	15140524	**2018**	18433133
2011	17028713	**2019**	18802000
2012	18063296	**2020**	18721000
2013	18657222	**2021**	19182000
2014	20186679		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد قواعد بيانات الاونكتاد.

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-06):تطور مؤشر ربط الشحن البحري لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

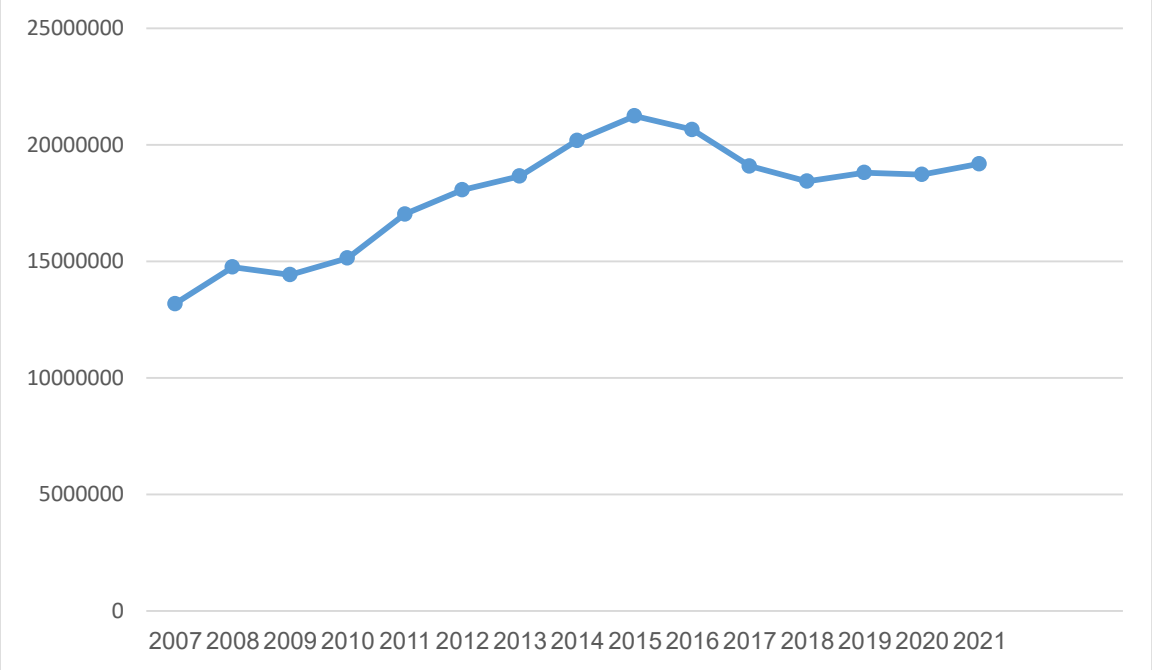

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل بان مؤشر ربط الشحن البحري سجل ارتفاعا محسوسا، فقد سجل سنة 2007 قيمة 13182412 دولار، ليرتفع الى سنة 2015 ويسجل 21238293 دولار، أي ارتفع بنسبة 61.11 بالمائة، لينخفض انخفاضا طفيفا خلال نهار الفقرة ويسجل 19182000 دولار.

خامسا: مؤشر الأداء اللوجستي

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

الجدول رقم (02-07):تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021:

السنة	النسبة	السنة	السنبة
2007	3.73	2015	3.7404325
2008	3.73	2016	3.941767
2009	3.68	2017	3.9508835
2010	3.63	2018	3.96
2011	3.705	2019	1.98
2012	3.78	2020	2.97
2013	3.659549	2021	2.475
2014	3.539098		

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد قواعد بيانات الاونكتاد.

تم رسم الشكل الموالي انطلاقا من الجدول السابق:

الشكل رقم (02-07):تطور مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2021

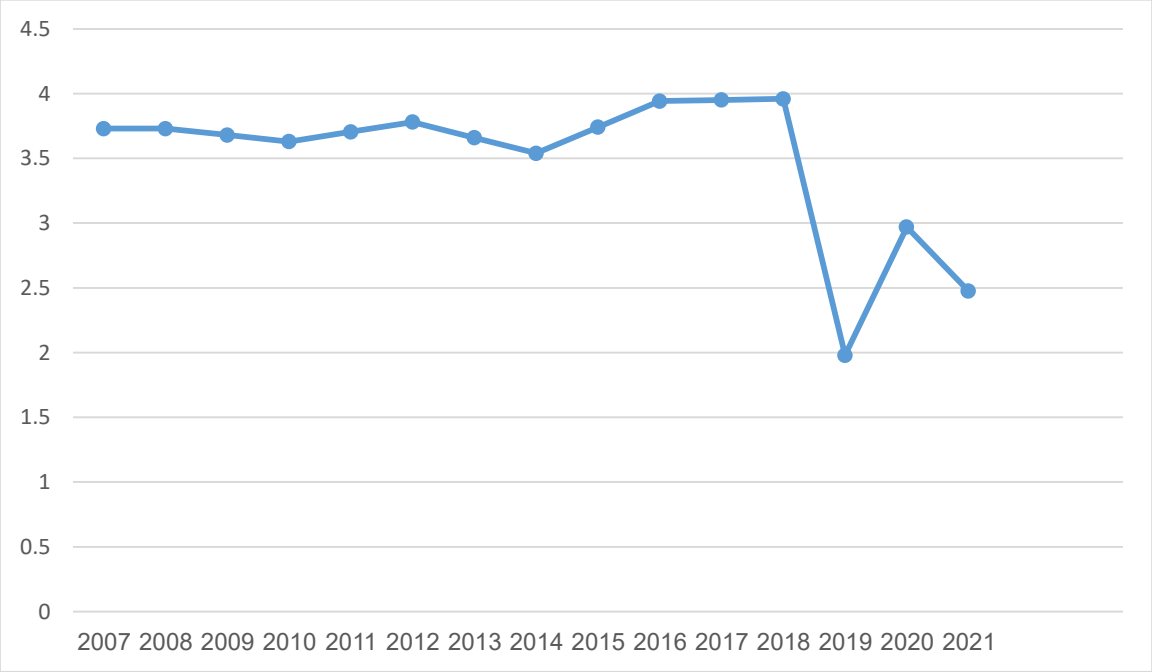

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل بان مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة من 2007 الى 2018 قد سجل ثباتا نسبيا في نسبته فقد سجل سنة 2007 نسبة 3.73 بالمائة ليرتفع ارتفاعا طفيفا خلال نهاية 2018 ويسجل 3.96 بالمائة لينفض سنة انخفاضا كبيرا ويسجل 1.98 بالمائة أي انخفض بنسبة 50 بالمائة، ليرتفع سنة 2020 ارتفاعا مقبولا ويسجل 2.97 بالمائة ثم ينخفض يعود للانخفاض قليلا بنسبة 2.47 بالمائة.

المطلب الثاني: التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ومصادر البيانات .

أولا: متغير الدراسة التابع ومصدر البيانات

الجدول رقم (02-08): المتغير التابع ومصدر البيانات

اسم المؤشر	الرمز	التعريف	المصدر
مؤشر تنويع الصادرات	DvRIS	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على إجمالي العمالة في الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية (PPP) هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى الدولار الدولي الثابت لعام 2017 باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. يتمتع الدولار الدولي بنفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة.	UNCTAD

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

ثانيا: المتغيرات المستقلة الدالة عن الخدمات اللوجستية

تم في هذه المذكرة اعتماد مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر الاداء اللوجستي، كمؤشرات مهمة معبّرة عن الخدمات اللوجستية، وفيما يلي تفصيل للمتغيرات سالفة الذكر.

الجدول رقم (02-09): متغيرات الدراسة المستقلة المعبرة الخدمات اللوجستية

اسم المؤشر	الرمز	التعريف	المصدر
مؤشر ربط الشحن البحري	*MFI*	يوضح مؤشر ربط الشحن البحري مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية. يتم حسابها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*) بناءً على خمسة مكونات لقطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على نقل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر الحاويات. السفن في موانئ الدولة. بالنسبة لكل مكون، يتم تقسيم قيمة البلد على القيمة القصوى لكل مكون في عام 2004، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل بلد، ويتم تقسيم المتوسط على الحد الأقصى للمتوسط لعام 2004 وضربه في 100. يولد المؤشر قيمة 100 للبلد مع أعلى متوسط مؤشر في عام 2004.	UNCTAD
مؤشر الاداء اللوجستي	*LPI*	مؤشر الأداء اللوجستي الدولي تقييماً نوعياً للبلدان في ستة مجالات عبر الشركاء التجاريين، والموظفين المهنيين الذين يعملون خارج البلاد. ومؤشر الأداء اللوجستي الدولي مؤشر موجز لأداء القطاع اللوجستي الذي يجمع بيانات لستة عناصر أداء رئيسة في مقياس وحيد، والمجالات هي: الجمارك، البنية الأساسية، الشحن الدولي، والجودة اللوجستية والكفاءة، والمتابعة والتوقيت للشحنات .	World Bank

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

ثالثا: المتغيرات المستقلة مكملة لتفسير الظواهر الاقتصادية محل الدراسة

عادة فإن عملية نمذجة الظواهر الاقتصادية لا ترتبط فقط بالمتغيرات الأساسية والفرعية للمتغير المستقل الرئيسي، لجانب من الاعتبار أن الظواهر الاقتصادية تتشابك في تأثيراتها، كما أن النظرية الاقتصادية الخاصة بحسابات الناتج، تنص في حالة دراسة موضوع الناتج ونصيب الفرد أو العامل منه على عوامل أساسية تُؤثر فيه، وعلى ذلك سيتم استكشاف العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من المتغيرات من مثل معدل التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم 02-10: متغيرات الدراسة المستقلة المكلمة والمفسرة للظاهرة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	الرمز	التعريف	المصدر
معدل التضخم	INF	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	World Bank
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	GDP	معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام.	World Bank
الاستثمار الاجنبي المباشر	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	World Bank

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

المطلب الثالث: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا: صياغة النموذج

وعلى ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية واجتياز أربعة محددات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على واردات الجزائر، وينطوي على العلاقة طويلة المدى وفق الآتي:

$$\text{DvRIS} = c + LPI + MFI + FDI + GDP + INF + \varepsilon$$

حيث(DvRIS): مؤشر تنويع الصادرات،

(LPI) : مؤشر الأداء اللوجستي

(MFI) : مؤشر الربط الشحن البحري

(FDI): الاشتثمار الأجنبي المباشر

(GDP): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي

(INF): معدل التضخم

(ε_t): حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقه الخواص الإحصائية التقليدية – بوسط يساوي الصفر وتباين ثابت.

وقد تم استخلاص البيانات من مصادر متعددة، وهي تغطي الفترة (2007م-2021م) لدولة الامارات.

ثانيا : تقدير النموذج والاختبارات اللازمة

إن الهدف من هذه الدراسة التطبيقية تقدير نموذج لقياس أثر الخدمات اللوجستية على تنافسية الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة بالاعتماد على مؤشر تنويع الصادرات السلعية الصادر عن الاونكتاد، تم بناء النموذج من خلال متغيرات تفسيرية رئيسية وأخرى مراقبة كما تم توضيحه سابقا، ويتكون من متغيرات تؤثر في تنافسية الصادرات. ولقد اعتمدت عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

حيث استنتجنا من تحليلنا السابقة إن تنوع الصادرات يتأثر بمتغيرات عديدة منها البنية التحتية والتي تمثلت في دراستنا في الخدمات اللوجستية والتي عبرنا عنها بواسطة بمؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر الاداء اللوجستي.

اولا: تقدير النموذج واختبار جودته

يوضح الجدول الموالي تقدير النموذج كما هو موضح:

جدول رقم 02-11: تقدير النموذج

Dependent Variable: DvRIS
Method: Least Squares
Date: 05/27/23 Time: 12:46
Sample: 2007 2021
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPI	0.006723...	0.014096	2.4769786...	0.06447...
MFI	3.275517...	3.79E-09	2.8640375...	0.04100...
INF	-0.003160...	0.001589	1.9895290...	0.07758...
GDP	0.000338...	0.001201	0.2814652...	0.78471...
FDI	2.273209...	1.44E-12	1..6760839...	0.08782...
C	0.610676...	0.088210	6.9229963...	0.06.882...

R-squared	0.737028...	Mean dependent var	0.538827
Adjusted R-squared	0.579821...	S.D. dependent var	0.021506
S.E. of regression	0.018250...	Akaike info criterion	-4.880028
Sum squared resid	0.002997...	Schwarz criterion	-4.596808
Log likelihood	42.60021...	Hannan-Quinn criter.	-4.883045
F-statistic	9.087926...	Durbin-Watson stat	1.705568
Prob(F-statistic)	0.015911...		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان اغلبية المعاملات غير معنوية عند 5 % وحتى 10 % لذلك ارتئينا ان نقوم بتحسين النموذج وذلك من خلال اعادة تقديره بواسطة المربعات الصغرى التدريجية.

1- تشخيص النموذج:

نقوم بتشخيص النموذج من خلال عدة نقاط والهدف هو اختبار قوة النموذج الإحصائي المقدر. بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية نجد:

$$\text{DvRIS} = \mathbf{0.61} + \mathbf{0.006}LPI + 3.27MFI + \mathbf{2.27}FDI + \mathbf{0.0003}GDP + \mathbf{0.003}INF$$
$$\mathbf{(2.47)(2.86)(1.65)(0.28)(1.98)(6.92)}$$
$$\boldsymbol{n = 15} \quad \boldsymbol{R^2 = 0.73} \quad \boldsymbol{F = 9.08} \quad \boldsymbol{DW = 1.70}$$

2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

والهدف من هذا الإجراء هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات المقدرة لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية.

ليس لها معنوية احصائية $H_0 = \beta_0, \beta_1, \beta_2$

لها معنوية احصائية $H_1 \neq \beta_0, \beta_1, \beta_2$

من خلال نتائج التقدير نجد ان الإحصائية المحسوبة لكل من معامل الثابت و معامل حجم السكان اكبر من الاحصائية المجدولة $t_T = 2.05$ عند مستوى 5% ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمتان المقدرتان β_0, β_1 تختلفا معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

اما معامل الانفتاح التجاري نجد انه ليس معنوي عند 5 % ولكنه معنوي عند 10 % لان الاحصائية المحسوبة كبر من الاحصائية المجدولة $t_T = 1.70$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمة المقدرة β_2 تختلف معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

3- اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

-النموذج ليس له معنوية إحصائية $H_0 : b_0 = b_1 = b_2 = 0$

-النموذج له معنوية إحصائية معامل $H_1 : b_0 \neq b_1 \neq b_2 \neq 0$

بما أن $c > F_T$ نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه لنموذج معنوية إحصائية وله القدرة على التفسير وهو مقبول إحصائيا عند مستوى 5 %.

4- معامل التحديد: (اختبار القوة او الجودة للنموذج)

يقيس هذا المعامل جودة التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (DIERS) كما يقيس القدرة التفسيرية للنموذج وهو يعبر عن نسبة تأثير كل المتغيرات المفسرة في المتغير التابع DIERS.

كما نلاحظ في الشكل رقم (02-11) أن معامل التحديد لنموذج تساوي 0.737 وهذا يدل على أن هناك جودة عالية في التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، حيث نجد أن القدرة التفسيرية لنموذج مقبولة حيث كل المحددات تفسر التنويع الصادرات بنسبة 73.7%، والباقي يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج

ثانيا: شروط طريقة المربعات الصغرى العادية

1- اختبار الاستقلالية بين الأخطاء (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء)

سنعتمد على اختبار دراين واستون يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + V_t; \quad V_t \rightsquigarrow N(O, St2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء: $H_0 : \rho = 0$

يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء $H_1 : \rho \neq 0$

$$DW_{(d_L,d_U;\alpha,n-(k-1))}$$

حيث DW تأخذ قيمها بين 0و 4،ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW \cong 2$ فإن $\rho = 0$. يوضح الشكل التالي قيم d (الجدولية)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل رقم 02-08: تفسير اختبار دربين واتسون

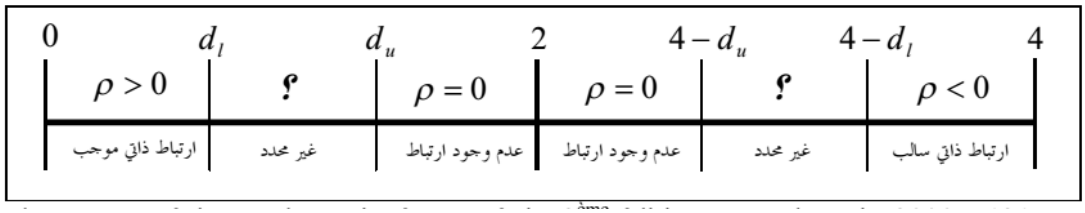

la source: Régis Bourbonnais, économétrie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, p12

بما أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج خمسة وحجم العينة 15 فإنه بالرجوع لجدول درابين ووتسون نجد قيمة $d_U = 1.96$ و$d_L = 0.39$ وبذلك تكون قيم $4 - d_L = 3.61$ و$4 - d_L = 2.04$ وبما ان القيمة المحسوبة لدربين ووتسون هي$DW = 1.70$ وقعا في منطقة الشك اي لا يمكننا الحكم يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

لذلك سوف نلجأ لاختبار Breusch-Godfrey

الجدول رقم 02-12: نتائج اختبار Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	9.633734...	Prob. F(2,7)	0.040
Obs*R-squared	6.440777	Prob. Chi-Square(2)	0.0399

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

2- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

- **اختبار White**:

H_0: تباين الأخطاء متجانس

H_1: تباين الأخاء غير متجانس

الجدول رقم 02-13: نتائج اختبار White

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.861965	Prob. F(5,9)	0.5413
Obs*R-squared	4.857116	Prob. Chi-Square(5)	0.4336
Scaled explained SS	2.355110	Prob. Chi-Square(5)	0.7981

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر واختبار لاغرنج على التوالي 0.60و0.56 وهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يستلزم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ومنه التباين للأخطاء متجانس.

- **اختبار ARCH-LM**:

والهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي ويعتمد على مضاعف لاغرانج.

-التباين الشرطي متجانس : H_0

-التباين الشرطي غير متجانس : H_1

الجدول رقم 02-14: نتائج اختبار ARCH-LM

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.698580	Prob. F(1,12)	0.4196
Obs*R-squared	0.770175	Prob. Chi-Square(1)	0.3802

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الحرج//لكل من اختبار فيشر واختبار لاغرنج على التوالي 0.41و0.38 وهما أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا يستلزم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ومنه التباين الشرطي متجانس.

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تمكننا هذه الاختبارات من معرفة إذا كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، من خلال اختبار Jarque-Berra

- **اختبار جاك بيرا (JARQUE-BERA)**

الشكل رقم 02-09: معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.

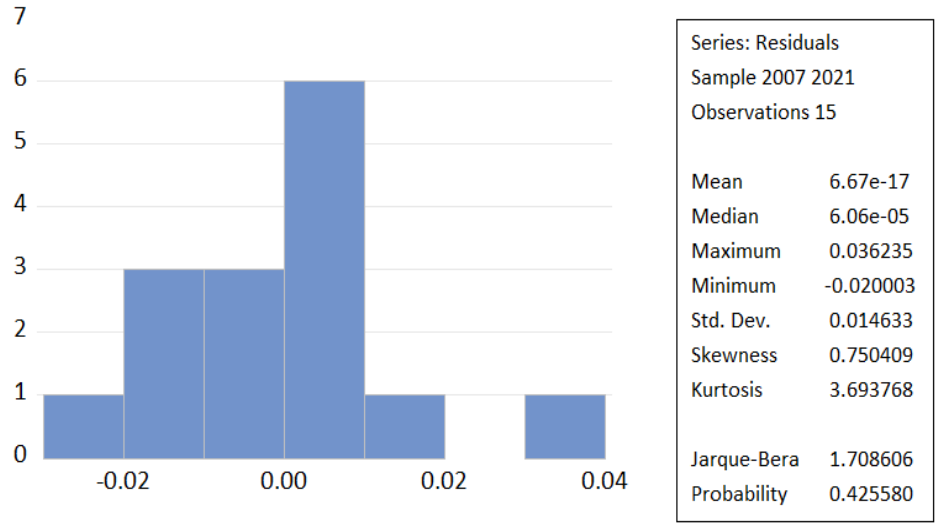

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

يجمع هذا الاختبار بين نتائج الاختبارين السابقين، فإذا كانت تتابعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية 2 حيث :

$$s = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightsquigarrow \chi^2_\alpha$$

$S > \chi^2_\alpha(2)$ نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمستوى معنوية $\alpha\%$

-سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي: H_0

-سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي: H_1

بما أن القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.42 هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية H_0، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 0.05.

4-إختبار وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة:

طبقا للنتائج الموضحة في الجدول أدناه، نجد أن جميع قيم معامل تضخم التباين VIF أقل من 5، وبالتالي نستطيع التأكيد على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين النموذج المقدر

الجدول رقم 02-15: إختبار وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

Variance Inflation Factors
Date: 05/27/23 Time: 14:56
Sample: 2007 2021
Included observations: 15

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LPI	0.000199	112.2499	2.751443
MFI	1.44E-17	209.4408	3.533887
INF	2.52E-06	2.665399	1.911803
GDP	1.44E-06	3.697585	3.539109
FDI	2.08E-24	13.66855	2.462561
C	0.007781	350.3938	NA

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViewS120*

وعليه بعد إجراء كل الاختبارات للتأكد من صلاحية تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية.

ثالثا: تقييم وتفسير النتائج

1- التقييم الإحصائي:

- يعتبر النموذج مقبول إحصائيا لأن مستوى المعنوية لفيشر 0.015 أقل من 005، أي أنه يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر.
- يدل معامل التحديد على أن لنموذج قدرة تفسيرية مقبولة حيث بلغ معامل التحديد 0.7370 أي أن متغيرات الدراسة المستقلة مفسرة بنسبة 73.7% للمتغير التابع والمتمثل في تنافسية الصادرات السلعية.
- معنوية الحد الثابت، مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري والاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم عند مستوى معنوية 5%. لكل من مؤشر الاداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري وعند 10% لكل من الحد الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم .
- عدم معنوية نمو نصيب الفرد من اناتج المحلي الاجمالي لأن مستوى المعنوية اكبر من 5 % وحتى 10 %.

وانطلاقا من مستوى المعنوية المحقق فان الاثر المحقق جاء على النحو التالي:

- هناك علاقة طردية بين كل من مؤشر الأداء اللوجستي وتنويع الصادرات في دولة الامارات اي ان زيادة في زيادة بوحدة واحدة في مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي الى زيادة ب0.006 في تنويع الصادرات.
- هناك علاقة طردية بين مؤشر ربط الشحن البحري وتنويع الصادرات في دولة الامارات اي ان زيادة بوحدة واحدة في مؤشر ربط الشحن البحري يؤدي الى زيادة ب3.28 في تنويع الصادرات.

- هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتنويع الصادرات في دولة الامارات اي ان زيادة بوحدة واحدة في الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى زيادة ب2.27 في تنويع الصادرات .
- هناك علاقة عكسية بين التضخم وتنويع الصادرات في دولة الامارات اي ان زيادة بوحدة واحدة في التضخم الاجنبي المباشر يؤدي الى تراجع ب0.003 في تنويع الصادرات.
- لا توجد علاقة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات في دولة الامارات اي ان زيادة وهذا راجع لعدم معنويته.

2- التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة :

- كانت نتائج الدراسة ايجابية حول الخدمات اللوجستية من خلال مؤشر الاداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري وهذه النتائج منطقية وتدعمها نتائج العديد من الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية وبالتالي فان المؤشرات السابقة تعكس البنية التحتية والتي من شانها ان يؤدي تحسينها زيادة الطلب على صادرات دولة الامارات مما يؤثر على قدرتها التنافسية ويزيد من تنويع صادراتها السلعية.
- جاءت نتائج التقدير بوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وتنويع الصادرات حيث ان العديد من الاقتصاديين يرون ان ارتفاع معدلات التضخم على القرة الشرائية للمستهلكين والتي سوف تنعكس على الادخار والانفاق على المشاريع الاستثمارية في قطاعات متعددة مما يؤثر على الفدرة التنافسية للصادرات للدولة.
- ظهرت العلاقة طرية بين الاستثمار الاجنبي المباشر وتنويع الصادرات وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وعليه يُمكن التأكيد على الأثر الذي يُحدثه الاستثمار الاجنبي المباشر في تنويع الصادرات مما يساهم في زيادة نفاذ المنتجات المصدرة غلى الاسواق العالمية خاصة انه يعمل التطوير والتحسين التكنولوجي واكتساب طرائق وأنماط جديدة في الإنتاج وزيادة الكفاءة والفاعلية التي من شأنها أن ترفع من تنافسية الصادرات السلعية للإمارات في الاسواق العالمية.
- عدم وجود علاقة بين زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي وتنويع الصادرات ويمكن ارجاع ذلك الى طبيعة الاقتصاد الاماراتي الذي يعتبر اقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات رغم استراتيجية الدولة الهادفة الى التنويع خارج المحروقات والرفع من نسبتها في الاسواق العالمية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات السلعية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الانحدار الخطي المتعدد وشروط تطبيقه، وعرض المؤشرات التي تم استخدامها في الدراسة والمتمثلة في (تنويع الصادرات السلعية، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حجم الاستثمار المباشر الوافد، معدل التضخم، ربط الشحن البحري ومؤشر الأداء اللوجستي) وذلك من خلال دراسة تطورها خلال سنوات الدراسة وتعريفها اجرائيا، وفي الأخير قمنا بتقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة وقد تم استخدام العديد من الاختبارات.

ومن خلال ما سبق توصلنا الى ان نتائج الدراسة كانت إيجابية حول الخدمات اللوجستية من خلال مؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر ربط الشحن البحري وبالتالي فان المؤشرات السابقة تعكس البنية التحتية والتي من شأنها ان يؤدي تحسينها زيادة الطلب على صادرات دولة الامارات مما يؤثر على قدرتها التنافسية ويزيد من تنويع صادراتها السلعية.

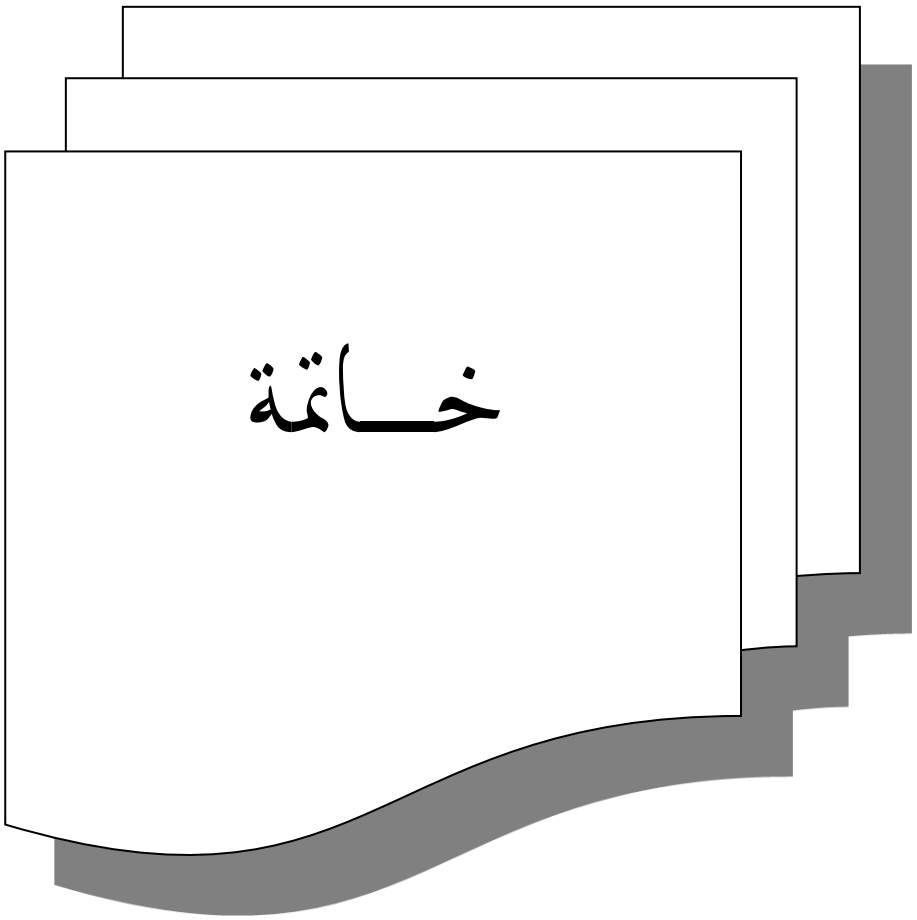
خـــاتمة

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التركيز على تأثير الخدمات اللوجستية في تنافسية الصادرات ونظرا لسعة الموضوع لقد تم تسليط الضوء على دور عمليات النقل في الامداد ومدى مساهمتها في تحسين القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية في الأسواق المحلية والوطنية ودراسة مدى أهمية الخدمات اللوجستية لوسائل النقل المناسبة لتحقيق أكبر فعالية لعملية الامداد اللوجستي.

ان الاهتمام بعملية النقل في المؤسسة الاقتصادية له دور فعال في تطوير وتحسين جودة الخدمات اللوجستية، وخاصة اذا كانت مؤسسة مصدرة.

1-نتائج اختبار الفرضيات:

- تنص الفرضية الاولى للدراسة على: **هناك أثر طردي ومعنوي لمؤشر ربط الشحن البحري في تنافسية الصادرات السلعية لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020**. ومن خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار المتعدد فقد ثبت صحة الفرضية.

- تنص الفرضية الثانية للدراسة على: **هناك أثر طردي ومعنوي لمؤشر ربط الشحن البحري في تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2007-2020**. ومن خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار المتعدد فقد ثبت صحة الفرضية.

- تنص الفرضية الثالثة للدراسة على: **يؤثر كل من الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ومعدل التضخم على تنافسية الصادرات السلعية خلال الفترة 2007-2020** ومن خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار المتعدد فقد وجدنا ان هناك أثر طردي ومعنوي الاستثمار الاجنبي المباشر

بينما كان الاثر عكسي ومعنوي لمعدل التضخم على تنافسية الصادرات السلعية في دولة الامارات خلال فترة الدراسة. في حين لم يكن هناك أثر لمعدل نمو معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وعليه يمكننا ان نقبل الفرضية بشكل جزئي.

2-نتائج الدراسة:

لقد تم الوصول في هذه الدراسة إلى نتائج جوهرية وهذا في الجانبين النظري والتطبيقي سنتطرق إلى اهم النتائج التي خلصت اليها هذه الدراسة وهي كما يلي:

-تعد أداء الخدمات اللوجستية من الموضوعات التي يتوجب على الدول الاهتمام بها لما لها من دور بارز في تحقيق الميزة التنافسية.

-يعمل اللوجستيك على تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال تحقيق جملة من المنافع الزمنية والمكانية والشكلية.

-ستحظى الجزائر بنصيب أكبر في التجارة العالمية كلما كانت لديها بنى تحتيه متطورة تعمل من خلال سلسلة لوجستية تتبع تقنيات حديثة خاصة بالإضافة لتمتعها بموقع جغرافي متميز.

-تعتبر الإدارة اللوجستية مهمة في تفعيل جودة التصدير في الدول وذلك من خلال التحسين في دائها والمساعدة والدعم مثل الإنتاج والتخزين والتفريغ...

-الخدمات اللوجستية تمكن المنظمة من التوسع في السوق وزيادة حصتها السوقية وبالتالي زيادة ربحيتها من خلال التميز على مستوى سعر التكلفة.

-الخيار اللوجستي رهان استراتيجي وتنافسي فعال في تحسين أداء الصادرات في الدولة.

-يساهم التطبيق الجيد للوجستيات الى تحقيق مؤشرات القدرة التنافسية.

3-توصيات:

ومن خلال الدراسة والنتائج تم التوصل إلى بعض التوصيات، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

-يجب أن تهتم البلدان النامية بتقديم أداء لوجستي جيد من خلال توفير بنية تحتية جيدة للنقل بكافة أنواعه إلى جانب الاهتمام بكفاءة عملية التخليص ومحاولة توفير نظام كفء لمراقبة وتتبع الشحنات المنقولة دولياً، بالإضافة إلى الاهتمام بعامل الوقت الذي يرتبط بالتسليم في الوقت المحدد والذي يعد أحد أهداف الخدمات اللوجستية.

-تقدم الخواص نسبة كبيرة من الخدمات اللوجستية فالمؤسسة بحاجة إلى الاستثمار في مجال اللوجستيك.

-المؤسسة الاقتصادية بحاجة ماسة لاستخدام تكنولوجيا الحديثة للمعلومة والاتصال من اجل تطوير الخدمات اللوجستية وتحسين تفعيلها في التجارة الخارجية من اجل عملية التصدير الى الزبون الأجنبي.

-توثيق التعاون الدولي مع الدول المتقدمة للاستفادة من التطورات السريعة التي تحدث في مجال تقنيات النقل.

-الارتقاء بالإجراءات الجمركية عن طريق تنفيذ معايير تحسين إضافية للإقلال من ازمنة الافراج الجمركي بالموانئ البحرية.

-تطوير الموارد البشرية في مجال تحسين اطر الإدارة القانونية والإدارة العامة.

-يجب العمل على انشاء موانئ متخصصة ومتميزة تسمح باستخدام سفن الجيل الأخير كبيرة الحجم، وتحسين التسيير على مستوى الموانئ وتجهيزه بتجهيزات حديثة.

-ضرورة استخدام أنظمة المعلومات الحديثة التي تساعد على تدفق المعلومات بسرعة ودقة وبأقل التكاليف.

-ضرورة إدارة التكاليف اللوجستية طوال دورة حياة المنتج بهدف تحسين القدرة التنافسية للموانئ البحرية.

-فتح اختصاصات جديدة بالجامعات الجزائرية خاصة في مجال إدارة النقل والامداد، وذلك لتغطية العجز الكبير جدا في هذا المجال.

4-آفاق الدراسة:

تعتبر الدراسة انطلاقة لدراسات أخرى ذات علاقة بالموضوع وفي هذا نقترح بعض الدراسات المستقبلية:

- أثر الخدمات اللوجستية على النمو الاقتصادي؛
- أهمية الأداء اللوجستي في تفعيل التجارة الخارجية.
- ادخال متغيرات مفسرة أخرى في دراسة أثر الأداء اللوجستي على تنويع الصادرات.
- اجراء الدراسة من خلال منهج بيانات البانل من خلال مجموعة من الدول العربية.
- اجراء الدراسة بالاعتماد على مؤشرات اخرى لقياس تنافسية الصادرات السلعية .

قائمة المراجع
والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب

1. أسامة ربيع أمين، **التحليل الاحصائي للمتغيرات المعتمدة باستخدام spss**، جامعة المنوفية، القاهرة، 2008.

2. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 1999.

3. ثابت عبد الرحمان ادريس، **كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم**، الدار الاسكندرية، مصر، 2006.

4. جمال الدين مُحَمَّد مرسي وآخرون، **التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية– منهج تطبيقي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

5. جمال قاسم حسن، ومُحَمَّد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية صندوق النقد العربي** 2012.

6. سمير مُحَمَّد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات**، الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997.

7. عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغير قواعد اللعبة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.

8. علي التوفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، نوفمبر، 2000.

9. علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

10. فروخي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2000.

11. فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

12. مُحَمَّد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، 2003.

13. نبيل خليل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998.

II-المذكرات والرسائل

14. إبراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

15. برقوق صابرينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018.

16. تربي عبد الوهاب، **الإدارة اللوجستية وأثرها في أداء قنوات النقل والتوزيع**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مُحَّد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.

17. حسين سلمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2013.

18. حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007.

19. رصاع حياة، **دور اللوجستيات في تطوير الموانئ البحرية –دراسة مقارنة بين ميناء روتردام وميناء وهران**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02 مُحَّد بن أحمد، 2019/2018.

20. عبد المجيد مأمون وآخرون، **فعالية الإدارة اللوجستية ودورها في تحقيق جودة التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، 2018.

21. علي الشريف أسامة، **أثر الخدمات اللوجستية على سلوك المستهلك في ظل جائحة كورونا –Covid 19: دراسة حالة لعينة من مؤسسة DHL**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2021/2020.

22. عمار بوشناف، **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

23. فهد إبراهيم جورج حوا، **اثر الإدارة اللوجستية في رضا الزبائن: دراسة حالة على شركة باسيفيك انترناشونال لاينز بالأردن**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.

24. مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

25. منال كباب، **دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية**، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2007.

26. ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

III-المجلات

27. أحمد سلامي، عيسى حجاب، **كيفية تقييم واختبار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي: دراسة تطبيقية حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 01، 2018.

28. بشار عباس الخميري، سارة عامرة وتوت، **علاقة الخدمات اللوجستية بالقدرات التنظيمية وتأثيرها في ولاء الزبون: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للاسمنت العراقية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 04، 2018.

29. بوربي حناشي وآخرون، **أثر البنية التحتية والخدمات اللوجستية للموانئ البحرية الجزائرية على التجارة الخارجية (2010-2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

30. خالد هاشم عبد الحميد، **لوجستيات التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 2، جامعة القاهرة، مصر، 2020.

31. خديجة مُحَّد نور الدين، منى مُحَّد إبراهيم مُحَّد، **الطباعة الرقمية وصناعة الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السابع والثلاثون، 2021، ص 189.

32. رمضاني أم الخير، شربي مُحَّد الأمين، **قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2020/2019)**، الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 07، السنة 2020.

33. رياض الريمي، السعيد بشول، **دور الأداء اللوجستي في تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول المينا خلال الفترة (2010-2017)**، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 17، العدد 3، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2020.

34. زبشي نوال حسن، يوسفي رشيد، **مقارنة الواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد15، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018.

35. السعيد بوشول وآخرون، **دور الخدمات اللوجستية في تعزيز التجارة البينية العربية: دراسة تجريبية بإستخدام نموذج الجاذبية**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 2، 2020.

36. سهيلة جمعة راضي، **دور الخدمات اللوجستية الخضراء في بناء البيئة المستدامة**، مجلة معين، العدد 15، 2018.

37. صابر عدلي شاكر، **أثر النفقات اللوجستية على نفاذ الصادرات المصرية الي دول حوض النيل"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد 19، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.

38. طارق حمدي مذكور وآخرون، **أثر مؤشر الأداء اللوجيستي على الانفتاح التجاري في إفريقيا –دراسة تحليلية قياسية–**، مجلة كلية التجار للبحوث العلمية، المجلد 56، العدد 4، جامعة الإسكندرية، 2019.

39. هبة الله مُحَمَّد أحمد إسماعيل، **أثر الأداء اللوجستي على تنمية الصادرات في الدول النامية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 35، العدد1، جامعة حلوان، مصر، 2021،

IV–الملتقيات

40. بشول السعيد، وآخرون، **أهمية المراكز اللوجستية في دعم وترقية النقل البحري**، الملتقى الدولي الثامن حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي، الجزائر، 2019

41. جمال الدين سحنون، حمدي معمر، **تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي**، الملتقي الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

42. عائشة عميش، علي حدادو، **مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

43. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا ESCWA)، ورقة بحثية بعنوان: **مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته**، بيروت، 2017.

44.مسعود بن مويزة، **الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية**، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط، 13-14 نوفمبر 2006.

ثانيا: المراجع الاجنبية

45.Saporta, **probabilités analyse des données et statistique**, éd Technip, Paris, 1990.

46.Zhanarys S. Raimbekov and others, **The Study of the Logistics Development Effectiveness in the Eurasian Economic Union Countries and Measures to Improve it**, European Research Studies Journal, Volume XX, 2017.

تم بحمد الله